شرح كتاب

إيساغوجي مختصر

في علم المنطق

للإمام أثير الدين الأبهري
المتوفى سنة ٦٦٣هـ رحمه الله تعالى

تأليف
العلامة حسام الدين حسن الكاتي
المتوفى سنة ٧٦٠هـ رحمه الله تعالى

حققه وعلق عليه
سعيد عبد اللطيف فودة

دار الفتح
للدراسات والنشر

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين، على آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،

فإن الاهتمام بالعلوم من شأن الحكماء، وشرط ذلك تقويم طرق الفهم والاستدلال، وأساس ذلك كله إتقان آليات الفهم الإنساني التي أودعها الله تعالى فيه، وأمره باتباعها والاحتجاج بها، ومن العلوم التي اهتمت بشرح ذلك وبيانه علم المنطق الذي ألف فيه كتب كثيرة، ما بين مختصر ومطول، وقيَّد العلماء الأعلام الحواشي والتقييدات والشروح والرسائل على مسائل هذا الفنّ الخطير.

وقد اعتمد العلماء من بين هذه الكتب متوناً رصينة متقنة التأليف وجدوها مناسبة لطلاب العلم، وإن اختلفت درجاتها، فهي سلم التعليم والتعلم. ومن هذه المتون الشهيرة كتاب إيساغوجي الذي رصع كلماته الإمام أثير الدين الأبهري العلم الشهير صاحب التأليفات الواسعة في الكلام والفلسفة والمنطق وغيرها من العلوم والفنون.

وهذا الكتاب وإن كان متناً مختصراً إلا أنه لحسنه اهتم به العلماء أيما اهتمام، وقد شرحه غير واحد من الفحول: كالسيد الشريف الجرجاني، والشيخ زكريا الأنصاري،

والعلامة الفناري، والكلنبوي، وغيرهم كثير، وأما من كتب عليه الحواشي والتقييدات المفيدة فأكثر من أن يتم حصرهم في هذه العجالة.

ونحن نفخر بأن نقدم لطلاب العلم شرحاً من الشروح الرصينة الدقيقة لهذا المتن، وهو شرح العلامة حسام الدين الكاتيّ (٧٦٠هـ - ١٣٥٩م). المنسوب لمدينة كات من مدن خوارزم، وهو عالم نحوي منطقي بلاغي.

وقد اشتهر هذا الشرح في بلاد العراق الأتراك وكردستان والهند والأفغان ونحوها من البلدان، ولم يعرفه كثير من أهل المشرق والمغرب، فأحببنا أن نقوم بخدمته بعدما طلب شرحَه منا بعض طلابنا الأعزاء الذين استقروا في الأردن منذ سنوات طالبين للعلوم، فاطلعنا على النسخة التي بين أيديهم، فوجدناها دقيقة إلى درجة عالية، ويزيدها منزلة التقييدات والحواشي التي طرزت هوامشها، ولكن لا يوجد عمل يخلو من النقص، ولكني أحببت أن أعيد النظر في الكتاب، لضبط ألفاظه، فإن الشرح يكون بعد ضبط الألفاظ، فقمت بمراجعته وتحقيقه على بعض النسخ الدقيقة، وقمت بالاهتمام بتصحيح عباراته على قدر الوسع والطاقة، وأنهيته بفضل الله تعالى وتوفيقه، وشرحته لهم شرحاً موسعاً، وقفنا فيه على المواضع المشكلة، ودققنا النظر في إشاراته، وأرجو أن أكون قد أوفيت لهم بما وعدت.

وكنت قد انتهيت من ذلك قبل سنين، ولم يتيسر لي طباعة الكتاب آنذاك، ولما كان ذلك حجراً للعلم في زاوية خاصة، وحقه أن يكونه عاماً مشاعاً لطلابه، وتوافرت فرصة طيبة لطباعته، فقد عزمت على إخراج الكتاب لنشر فوائده، وحض طلاب العلم على الاستمداد منه، والاعتماد عليه.

وقررت أن أقتصر على إخراج نص الكتاب، بأحسن درجة من الدقة، وذلك بحسب الوسع والوقت.

وأدعو الله تعالى أن يوفقني إلى إخراج بعض الحواشي الدقيقة التي كتبها عليه أئمة هذا الفنّ، وهي كثيرة، فيصبح الكتاب بين أيدي الطلاب مدقق المتن، مشروحاً بالحواشي والتعليقات النفيسة. ولذلك لم أهتم في هذه الطبعة إلا بكتب بعض الملاحظات على مواضع مهمة في الكتاب.

وندعو الله تعالى أن يكتب عملنا هذا من جملة أعمالنا الصالحة، وأن يتقبله منا قبولاً حسناً.

والله الموفق، وعليه التكلان، وليس لنا إلى غير الله تعالى حاجةٌ ولا مذهب.

سعيد فودة

١١ محرَّم ١٤٣٤هـ

٢٥/ ١١/ ٢٠١٢م

ترجمة الأبهري
مؤلِّف متن «إيساغوجي»[1]

أثيرُ الدِّين الأَبْهَري (۰۰۰ - ٦٦٣هـ = ۰۰۰ - ١٢٦٤م): المفضَّلُ بنُ عمرَ بنِ المفضَّلِ الأبهريُّ السّمرقنْديُّ، أثيرُ الدِّين: منطقيٌّ، له اشتغالٌ بالحكمةِ والطّبيعيّاتِ والفلك، من كتُبِه: «هدايةُ الحكمة» ـ ط مع بعضِ شروحِه، و«الإيساغوجي» ـ ط، و«مختصرٌ في علمِ الهيئة» ـ خ، و«رسالةُ الاسطرلاب» ـ خ، و«تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار» ـ خ منطق، و«جامع الدّقائق في كشف الحقائق» ـ خ منطق، و«درايات الأفلاك» ـ خ، و«الزّيج الشّامل» ـ خ، و«الزيج الاختياري» ـ خ؛ يعرف بالزيج الأثيري.

* * *

---

(١) منقولة من «الأعلام» للزركلي (٧: ٢٧٩).

ترجمة الكاتي
مُؤلِّف «الشرح»

حسن الكاتي، عالم بالمنطق والبلاغة، من آثاره: «شرح إيساغوجي» في المنطق، و«شرح مفتاح العلوم» للسّكّاكي في المعاني والبديع[١].

وقال حاجي خليفة: « شرح: حسام الدّين حسن الكاتي: المتوفىٰ سنة ٧٦٠، وهو: شرحٌ مختصرٌ بالقول، أوَّلُه: «الحمدُ لله الواجبِ وجودُه... إلخ»، ومن الحواشي علىٰ هذا الشَّرح: «حاشية البردعي»، أوَّلها: «الحمدُ لِـمَن حَمدُه أحسنُ كلِّ المقول... إلخ»، وعلىٰ هذه الحاشية: حاشيةٌ ليحيىٰ بنِ نصوحِ بنِ إسرائيل، أوّلُها: «الحمدُ لله الذي غفَرَ لآدمَ بعدَ ما عصاه ... إلخ»، ومن حواشي: «شرح الحسام»:حاشيةٌ لمحيي الدِّين التالثي، و«حاشيةُ الشّروانيّ»، وهي تامة، أوّلها: «الحمدُ لله الذي علَّمنا الذّات والصّفات... إلخ»، وحاشيةٌ لمولانا قرّه جه أحمد، المتوفىٰ سنة ٨٥٤، وحاشيةٌ للفاضلِ الأَبْيُوَرْدِي، وحاشيةٌ لبعض المنطقِيّين، أوَّلُها: «الحمدُ لله الذي يَسَّرَ لنا طريقَ الاكتساب... إلخ»، أَلَّفها لأمير سلطان علي، وفي إعراب «الحسام»: «ينبوع الحياة» لمحمد بن علي الملطي، أوَّلُه: «الحمدُ لله الذي خلقَ الإنسان... إلخ»، ألّفه لخضرِ بك بن أسفنديار، حين قرأ عليه»[٢].

---

(١) انظر: «هدية العارفين» للبغدادي (١: ٢٨٦)، و«معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة (١: ٥٧٩).

(٢)«كشف الظنون» (١: ٢٠٦-٢٠٧).

وصف الأصول الخطية

تم تحقيقُ هذا الكتاب بالاعتماد على ثلاثة أصول خطية، وهذا وصفُها:

النسخة الأولى:

وهي النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية ضمن مجموع برقم [(٣٠)خ (٧١٨)ع].

وتقع هذه النسخة في ١٨ ورقة، وفي كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة ٢٣ سطراً، وفي كل سطر ١١ كلمة تقريباً. وعلى حواشيها تصحيحات واستدراكات، تدلُّ على أنها قوبلت على أصلها بعد النسخ.

وقد ميَّز الناسخ لفظةَ (قال) التي تدلُّ على بداية المتن، ولفظةَ (أقول) التي تدلُّ على بداية الشرح؛ بالحُمْرة.

وهذه النسخة أوقفها منصور بن سعيد الشهير بابن زين (؟) الأزهري، كما ورد في صفحة الغلاف منها. ولم يُذكَر فيها اسمُ الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وإلى هذه النسخة الرمز بالحرف (أ).

النسخة الثانية:

وهي النسخة المحفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، ومنها نسخة مُصوَّرة في جامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع برقم (٦٦٤٢) ف (١٣٣٩/ ٤)، وهذا الشرح هو أول كتاب فيه.

وتقع هذه النسخة في ٢٨ ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة ١٠ أسطر، وفي كل سطر ١١ كلمة تقريباً. وترك الناسخ بين السطرين فراغاً كُتبت فيه تعليقات وفوائد، كما كثرت مثلُ هذه الفوائد على حواشي الصفحة.

كذلك ميَّز الناسخ لفظةَ (قال) التي تدلُّ على بداية المتن، ولفظةَ (أقول) التي تدلُّ على بداية الشرح؛ بالحُمْرة، إلا أنه لم يذكر المتن كاملاً، وإنما اقتصر على كلمتين أو ثلاثة من بداية كل فقرة.

وفي آخر هذه النسخة ما نصُّه: «قد وقع الفراغ من تنميق هذه النسخة اللطيفة الشريفة على يد أضعف الإنسان علي بن عيسى خليفة في أواخر جمادى الأولى في يوم دو شنبة سنة ٩٧٣».

وإلى هذه النسخة الرمز بالحرف (ب).

النسخة الثالثة:

وهي النسخة المحفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق، ومنها نسخة مُصوَّرة في جامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع برقم (٧٣٧٢) ف (١٥٢٨).

وتقع هذه النسخة في ٢٤ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة ١٩ سطراً، وفي كل سطر ٧ كلمات تقريباً.

ولم يُذكَر اسمُ الناسخ، ولا تاريخُ النسخ، لكن يُقدَّر أنها نُسِخت في القرن الحادي عشر الهجري.

وقد خلت هذه النسخة من أية تصويبات أو استدراكات على حواشيها، كما خلت هذه الحواشي من الفوائد العلمية، إلا في الورقة الأولى فقط، حيثُ ذكرت بضعُ فوائد.

ولم يُميِّز الناسخ لفظةَ (قال) التي تدلُّ على بداية المتن، ولفظةَ (أقول) التي تدلُّ على بداية الشرح؛ بالحُمْرة أو بغيرها، بل أسقط لفظة (أقول) بالكلية، ووضع بدلاً منها (ا هـ) إشارةً إلى انتهاء المتن والشروع في الشرح، كما أنه لم يذكر المتن كاملاً، وإنما اقتصر على كلمتين أو ثلاثة من بداية كل فقرة.

وإلى هذه النسخة الرمز بالحرف (ج).

* * *

نماذج من صور الأصول الخطية المعتمدة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على القوم الكافرين

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره
الصادر باختيار شره وخيره والصلاة على سيدنا محمد الذي
انتشر بدينه وأمره ونهيه وبعد فإن كتاب الشيخ الإمام قدوة
الحكماء أثير الدين الأبهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه
المشهور بإيساغوجي لما كان على بعض الإخوان متعسرا وعلى
بعضهم متيسرا كتبت بالتماسهم أوراقا لتذليل تعسره وتعميم تيسره
والله خير الميسرين والموفقين قال إيساغوجي اللفظ الدال
بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن
إن كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالإنسان
فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن
وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام أقول اعلم أن للمنطقيين
اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدي إذا أراد أن يشرع في شيء
من العلوم منها إيساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات
الخمس وهي النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام
وهذه تتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلاث المطابقة
والتضمن والالتزام وأقسام اللفظ والدلالة هي كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فالأول هو الدال والدليل والثاني
هو المدلول ومن هنا عرفت أن الدليل هو الذي يلزم من العلم
به العلم بشيء آخر وأن المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر
العلم به والدلالة تنقسم إلى طبيعية وعقلية ووضعية والمراد
من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع
اللفظ على المعنى وهو ثلاثة لأن اللفظ الدال على معنى لا يخلو

الصفحة الأولى من النسخة أ

الصفحة الأولى من النسخة ب

الصفحة الأخيرة من النسخة ب

الصفحة الأخيرة من النسخة ج

بسم الله الرحمن الرحيم

النص المحقق

الحمد لله الواجبِ وجودُه، الممتنِع نظيرُه، الممكنِ سواه وغيره، الصادرِ باختياره شره[١] وخيره، وصلاته على سيدنا محمد[٢] الذي انتشر به نهيه وأمره.

وبعد[٣]: فإنَّ كتاب الشيخ الإمام قدوةِ الحكماء الراسخين[٤] أثير الدين الأَبْهري، طيّب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه، المشهورُ بإيساغوجي، لـمّا كان على بعض الإخوان متعسِّراً، وعلى[٥] بعضهم متيسِّراً، أردت أن أكتب بالْتماسهم أوراقاً لتُزيلَ[٦] تعسره، وتُعَمِّمَ تيسُّرَه[٧]، والله خير الميسِّرين والموفِّقين[٨].

* * *

(١) في (ج): «شره عفة».

(٢) في (ب) و(ج): «والصلاة على محمد».

(٣) في (ج): «أما بعد».

(٤) قوله: «الراسخين» ليس في (ب) و(ج).

(٥) في(أ): «أو على»، والصواب ما أثبتناه من (ب) و(ج).

(٦) في (ج): «لتنزيل».

(٧) في (ج): «ميسرة».

(٨) زاد في (ج): «والموقعين والمعين».

[الدلالات]

قال إيساغوجي:

(اللفظ الدالُّ بالوضع يدل على تمام ما وُضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمُّن، إن كان له جزء، وعلى ما يُلازمه في الذهن بالالتزام؛ كالإنسان، فإنَّه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى أحدهما بالتضمُّن، وعلى قابِلِ العلم وصنعة الكتابة بالالتزام[١]).

أقول: اعلم[٢] أنَّ للمنطقيين[٣] اصطلاحاتٍ يجب استحضارُها[٤] للمبتدئ إذا أراد أن يشرَع في شيءٍ من العلوم[٥]، منها إيساغوجي، وهو لفظ يونانيٌّ يُرادُبه الكلِّيَّات الخمس، وهي: النوع، والجنس، والفصل، والخاصة، والعرَضُ العامُّ[٦].

وهذه تتوقف[٧] معرفتُها على بيان الدلالات الثلاث[٨]: المطابقةِ والتضمُّنِ والالتزام، وأقسامِ اللفظ.

---

(١) من قوله: «اللفظ الدال بالوضع» إلى هنا سقط من (ج).
(٢) قوله: «اعلم» ليس في (ب) و(ج).
(٣) في (ج): «للمنطقيّن».
(٤) في (ج): «استحضاره».
(٥) في (ج): «المعلوم».
(٦) في (ج): «جنس وفصل وخاصة وعرض وعام».
(٧) في (ج): «يتوقف».
(٨) في (ج): «الثلاثة».

والدلالة هي كونُ الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر.

والأول هو الدالُّ، والثاني هو المدلول.

فمن هذا عرفتَ أنّ الدليل[١]: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

وكذا عرفتَ[٢] أن المدلولَ: هو الذي يلزمُ من العلم بشيءٍ آخر العلمُ به.

والدلالة تنقسمُ إلى طبيعية[٣] وعقلية ووضعية.

والمراد من الدلالة هاهنا؛ الدلالةُ الوضعية التي تكون بحسَب وضع اللفظ على[٤] المعنى[٥].

وهي[٦] ثلاثة أقسام؛ لأنَّ اللفظ الدال على معنى[٧] لا يخلو من أن يدل على:

- تمام ما وُضِع له،
- أو يدلَّ على جزئه[٨]،

---

(١) في (ج): «اعرفت أن لدليل».

(٢) قوله: «كذا عرفت» زيادة من (ب). وفي (ج): «وكذا اعرقت».

(٣) في (ب): «طبعية».

(٤) في (ج): «الوضع اللفظ الدال على».

(٥) في (ب): «للمعنى».

(٦) كذا في (ب)، وفي (أ): «وهو».

(٧) من قوله: «وهي ثلاثة أقسام» إلى هنا سقط من (ج).

(٨) في (ب): «جزء ما وضع له» وفي (ج): «جزه ما وضع له».

ـ أو يدلَّ على ما يلازِمه في الذهن.

فإن كان الأول فالدلالـةُ دلالـةٌ بالمطابقة، وإن كان الثاني[١] فالدلالـة دلالةٌ[٢] بالتضمن، وإن[٣] كان الثالثَ فالدلالةُ دلالةٌ بالالتزام.

مثال الدلالة بالمطابقة[٤]: كالإنسان، فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة؛ لكونِه تمام ما وضع له الإنسان.

وإنما سُميت هذه الدلالة بالمطابقة[٥]؛ لأنَّ اللفظ الدالَّ[٦] موافقٌ[٧] لتمام ما وُضع له، وذلك مأخوذ[٨] من قولهم: «طابقَ النعل بالنعل» إذا توافقا[٩].

ومثال[١٠] ما يدلُّ بالتضمُّن: كالإنسان إذا دلَّ على أحدهما، أي: على الحيوان أو على الناطِق[١١].

---

(١) في (ج): «أثاني».

(٢) قوله: «دلالة» زيادة من (ب).

(٣) في (ج): «فإن».

(٤) في (ب): «المطابقة».

(٥) في (ج): «الدالة مطابقة».

(٦) لفظة: «الدالَّ» مصححة بالهامش وهي ساقطة في (ج).

(٧) في (ج): «موافقة».

(٨) قوله: «مأخوذ» ليس في (ب).

(٩) قوله: «طابق النعل بالنعل إذا توافقا» في (أ) و(ج) وبدل «توافقا» في (ج) «توافقها»، وفي (ب): «تطابق النعل النعل، إذا توافقتا».

(١٠) في (ب): «مثال».

(١١) في (ج): «أو لناطق».

وإنما سُميت هذه الدلالة تضمُّناً؛ لأنه يدل على جزئه[١] الذي في ضِمْنِه[٢]، فيكون دالاًّ على ما في ضِمْنه.

ومثال الدلالة بالالتزام: كالإنسان إذا دلَّ على قابِل العلمِ وصنعةِ الكتابة.

وإنما سُميت هذه الدلالة التزاماً[٣]؛ لأنَّ اللفظ لا يدل على كل أمر خارجٍ عنه، بل على الخارج اللازمِ له في الذهن[٤].

وإنما قيد قوله: «على ما يلزمُه»[٥]، بقوله: «في الذهن»؛ لأن الملازمة الخارجية لو جُعلت شرطاً لم يتحقَّق دلالة الالتزام بدونها؛ لامتناع تحقُّق المشروط بدون تحقُّق الشرط[٦]، واللازم باطل، فكذلك[٧] الملزوم؛ لأن العَدَم كالعمى يدل على المَلَكة[٨] كالبصر التزاماً؛ لأن[٩] العمى عدم البصر عما مِنْ شأنه أن يكونَ بصيراً[١٠]، مع أنَّ بينهما معانَدة[١١] في الخارج.

---

(١) في (ب) و(ج): «الجزء».

ملاحظة: من هذا الموضع سقط قدر من (ب) إلى قوله: «الحيوان الناطق علماً».

(٢) في (ج): «الدخل فيه».

(٣) في (ج): «الالتزاماً».

(٤) قوله: «في الذهن» سقط من (ج).

(٥) في (ج): «ما يلازمه».

(٦) في (ج): «لامتناع يتحقق المشروط بدونها يتحقق الشرط».

(٧) في (ج): «فكذا».

(٨) في (ج): «الملكة».

(٩) في (ج): «لا».

(١٠) في (ج): «بصراً».

(١١) في (ج): «معاَبدة».

[المُفرَد والمُؤلَّف]

قال:

(ثم اللفظ:

إما مفردٌ؛ وهو الذي لا يُراد بالجزء منه دلالةٌ على جزء معناه، كالإنسان.

وإما مؤلَّف وهو الذي لا يكون كذلك، كقولنا: رامي الحجارة[١]).

أقول: لما فرغ من[٢] بيان الدلالات[٣] شرع في تقسيم اللفظ.

فنقول: اللفظ ينقسم[٤] إلى قسمين، مُفردٍ ومؤلَّف[٥]؛ لأنه:

إما أن لا يُراد بالجزء منه ـ أي من اللفظ ـ دلالةٌ على جزء معناه كالإنسان، فإنه لفظٌ لا يُراد من جزئه دلالةٌ على جزء معناه.

أو يُراد ذلك، كقولنا[٦]: رامي الحجارة، فإنه لفظ يدل جزؤه[٧] على جزء معناه؛ لأن الرامي يدل على ذاتٍ ثَبَت لها الرمي[٨]، والحجارة تدل على جسم معين.

---

(١) من قوله: «وهو الذي لا يراد» إلى هنا سقط من (ج) وزاد: «أو مؤلف في الذهن إلى».

(٢) قوله «من» سقط من (ج).

(٣) زاد في (ج): الدلالات الثلاثة».

(٤) في (ج): «تتقسم».

(٥) في (ج): غير واضحة ولعلها «مؤلف».

(٦) في (ج): «كقولك».

(٧) في (ج): «جزء».

(٨) في (ج): «على ذات من له الرامي».

فإن كان الأولَ فهو مفردٌ، وإن[١] كان الثانيَ فهو مُؤلَّف.

قوله: لا يُراد بالجزء منه دلالةٌ، صَدَق[٢] على أربعة أقسام:

الأول: أن لا يكون له جزء أصلاً، نحو: «ق» عَلَماً.

والثاني: أن يكون له جزء لكن[٣] لا معنى له[٤]، نحو: «زيدٌ» علَماً.

والثالث: أن يكون له جزء، وذو[٥] معنى، لكن لا يدل عليه، نحو: «عبد الله» علَماً؛ لأن معناه الشخصَ المعيَّن[٦].

والرابع: أن يكونَ له جزء وذو[٧] معنى دالٍّ[٨] عليه؛ لكن لا تكون دلالتُه مُرادة[٩]، نحو: «الحيوانُ الناطقُ» علَماً؛ لأنَّ معناه حينئذ: الماهيَّةُ الإنسانية مع التشخُّص[١٠].

* * *

(١) في (ج): «فإن».

(٢) في (ج): «صادق».

(٣) قوله: «لكن» سقط من (ج).

(٤) زاد في (ج): «لا معنى له على الانفراد».

(٥) في (ج): «ذو».

(٦) قوله: «لأن معناه الشخص المعين» سقط من (ج).

(٧) في (ج): «ذو».

(٨) في (ج): «دل».

(٩) في (ج): «لا يكون مراد».

(١٠) قوله: «التشخص» في (ب)، وفي (أ) و(ج): «الشخص».

[الكُلِّي والجزئي]

قال:

(والمفرد:

إما كُلِّي[١]؛ وهو الذي لا يمنع نفسُ تصوُّر مفهومِه من وقوع الشَّرِكة فيه، كإنسان.

وإما جُزئي؛ وهو الذي يمنع نفس تصوُّر مفهومه من ذلك كـ«زيد»).

أقول[٢]: المفرد ينقسم[٣] إلى قسمين[٤]: كليٍّ وجزئي؛ لأنه إما أن يكون نفس تصور مفهومه[٥] ـ أي من حيث إِنَّه متصور في الذهن[٦] ـ مانعاً من وقوع الشَّرِكة[٧] فيه، أي من اشتراكه بين كثيرين[٨]، أو لا يكون كذلك.

فإن مَنَع نفس تصور مفهومِه من[٩] اشتراكه بين كثيرين[١٠] فهو الجزئي

---

(١) في (ج): «قال فالمفرد إما كُلِّي آخره».

(٢) من قوله: «وهو الذي لا يمنع» إلى هنا سقط من (ج).

(٣) في (ج): «وينقسم».

(٤) قوله: «قسمين»ليس في (ب).

(٥) في (ج): «مفهوم».

(٦) قوله: «في الذهن»زيادة من (ب) و(ج).

(٧) في (ج): «الشركية».

(٨) في (ج): «أي من وقوع اشتراكه بين الشركين».

(٩) في (ب): «أي» وهي ساقطة من (ج).

(١٠) في (ج): «الشركتين».

كـ«زيد» علمـاً، فإنــه إذا تُصــوِّرَ مفهومُــه امتنَــع صدقــه[١] على[٢] كثيـرين.

وإن لم يمنع[٣] نفس تصوُّر مفهومِه من[٤] اشتراكه بين كثيرين[٥] فهو الكلِّي، كالإنسان؛ فإن مفهومَه إذا تُصُوِّرَ[٦] عند[٧] العقل لم يمنَع[٨] عن صدقه على كثيرين[٩].

وإنما قُـيِّد المفهوم بالتصور[١٠]؛ لأن من الكلِّيات ما يَمنع الاشتراك بين أمور متعددة بالنظر إلى الخارج، كواجب الوجود، فإن الدليل الخارجيَّ قَطَع[١١] عِرْق الشَّرِكة عنه، لكنه[١٢] عند العقل لم يَمنَع[١٣] عن صدقه على كثيرين[١٤]، وإلا لم يفتقرْ إلى دليل[١٥] إثبات الوحدانية.

---

(١) في (ب): «عن صدقه».

(٢) في (ج): «الممتنع عند العقل عن صدقه على».

(٣) في (ج): «يمتنع».

(٤) في (ب): «أي».

(٥) في (ج): «اشتراكين كثيرين».

(٦) قوله: «إذا تصوِّر» زيادة من (ب).

(٧) في (ج): «من عند».

(٨) في (ب) و(ج): «يمتنع».

(٩) في (ج): «كثرين».

(١٠) في (ب): «النفس بالتصور»، وفي (ج): «وإنما قيد الكلي والجزئي بنفس التصور».

(١١) في (ج): «تقطع».

(١٢) في نسخة: «لكن مفهومه» وفي (ج): «لكن».

(١٣) في (ب) و(ج): «يمتنع».

(١٤) في (ج): «كثريين».

(١٥) في (ج): «الدليل الخارجي في».

[الذاتي والعرضي]

قال:

(والكلي[١]:

إما ذاتي؛ وهو الذي يدخلُ في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس.

وإما عَرَضي؛ وهو الذي يخالفُه كالضَّاحِك بالنسبة إلى الإنسان).

أقول[٢]: الكلي ينقسم[٣] إلى قسمين ذاتيٍّ وعرضي؛ لأنه لا يخلو[٤] إما أن يكونَ داخلاً في حقيقة[٥] جزئياته أو لا يكون.

فإن كان داخلاً في حقيقة[٦] جزئياته، فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان[٧]؛ فإنه حقيقة زيدٍ وعَمْرٍو وبكر[٨]، والحيوان داخلٌ[٩] فيه؛ لكونه

(١) في (ج): «الكلي».

(٢) من قوله: «وهو الذي يدخل» إلى هنا سقط من (ج)، وزاد: «آخراً».

(٣) في (ج): «تنقسم».

(٤) قوله: «يخلو» ليس في (ب).

(٥) في (ج): «الحقيقة».

(٦) من قوله: «حقيقة جزئياته أو لا يكون» إلى هنا سقط من (ج).

(٧) في (ج): «إنسان».

(٨) في (ج): «وعمر وبكر وغيرهم».

(٩) في (ج): «داخلاً».

مركباً من الحيوان والناطق[١]، وكذا بالنسبة إلى الفرس[٢] لأنه مركب من الحيوان والصاهل[٣].

وإن لم يكن داخلاً في حقيقة جزئيّاته بل كان خارجاً عن تلك الحقيقة فهو عَرَضي، كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان، فإنه لم يدخلْ في حقيقة زيدٍ وعمرٍو[٤] وبكر التي هي الإنسان، كما مر من أنه مركب من الحيوان والناطق فقط، فتعين أنه خارج عنها[٥].

وعلى هذا التفسير لا تكون نفسُ الماهيـة ذاتية[٦]، بل تكون من العَرَضيّات[٧]؛ لأنها تخالف الذاتي بذلك التفسير، وما يخالفُه فهو عـرَضي.

وقد يُقال الذاتي على ما ليس بعَرَضي، أي ما[٨] ليس بخارج[٩]، فحينئذ تكون[١٠] نفس الماهية ذاتية.

---

(١) في (ج): «وللناطق».

(٢) في (ج): «الفرس وغيرهما».

(٣) قوله: «لأنه مركب من الحيوان والصاهل» زيادة من (ب).

(٤) في (ج): «وعمر».

(٥) في (ب) و(ج): «عنه».

(٦) «وعلى هذا ألا يكون نفس الماهية بين الوا ذاتية».

(٧) في (ب) و(ج) ـ باستثناء لفظ «وعلى» فهو ساقط من (ج) ـ: «وعلى هذا تكون نفس الماهية من العرضيات لأنها تخالف الذاتي بذلك التفسير».

(٨) قوله: «ما» سقط من (ج).

(٩) قوله: «أي ما ليس بخارج»ليس في (ب).

(١٠) في (ج): «يكون».

لا يقال إن الذاتي هو المنتسِب[١] إلى الذات، فلا يجوز أن تكون[٢] الماهية ذاتية، وإلا لزم انتساب الشيء إلى نفسه، وهو ممتنِع[٣]؛ لأنا نقول: هذه[٤] التسمية ـ أي تسمية الماهية بذاتية[٥] ـ ليست بلُغوية حتى يلزمَ انتسابُ الشيء إلى نفسه[٦]، بل إنما هي اصطلاحية، فلا يَرِدُ ذلك.

[الجنس والنوع والفصل]

قال:

(والذاتيّ:

إما مقولٌ[٧] في جواب ما هو بحسَب الشرِكة المحضة، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وهو الجنس، ويُرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولاً ذاتياً.

وإما مقولٌ في جواب ما هو بحسَب الشركة والخصوصية معاً، كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو، وهو النوع، ويُرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو.

(١) في (ب): «المنسوب».

(٢) في (ج): «يكون».

(٣) في (ب): «ممنوع».

(٤) في (ج): «هذه إلى».

(٥) في (ج): «ذاتية».

(٦) في (ب) و(ج): «حتى يلزم ذلك المحذور».

(٧) في (ج): «إماما مقول اهـا».

وإما غيرُ مقول في جواب ما هو، بل مقولٍ في جواب أي شيء هو في ذاتـه، وهو الذي يُميِّـز الشيء عمـا يشاركـه في الجنسِ، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، وهو الفَصْل، ويُرسم بأنه كلي يقال على الشيء في جواب أي شيءٍ هو في ذاته).

أقول[١]: هذا شروعٌ[٢] في بيان الكليات[٣] الخمس.

اعلم أن الذاتي: إما جنسٌ أو نوعٌ أو فصل.

لأنه إن كان مقولاً في جواب ما هو بحسَب الشرِكة المحضة ـ أي لا الخصوصية أيضاً ـ فهو الجنس[٤].

كالحَيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، فإنه إذا سُئل عن الإنسان والفرس بـــ: ما هما؟ كان الحيوان جواباً عنهما؛ لأنه[٥] تمام الماهية المشتركة بينهما[٦][٧].

وإن سُئل عن كل واحد من الإنسان والفرس[٨] لم يَصلح[٩] أن يقع الحيوان

---

(١) من قوله: «في جواب ما هو بحسب» إلى هنا سقط من (ج).

(٢) في (ج): «شرع».

(٣) في (ج): «كليات».

(٤) في (أ): «جنس».

(٥) في (ج): «لأن الحيوان».

(٦) في (ج): «بين الإنسان والفرس».

(٧) قوله: «لأنه تمام الماهية المشتركة بينهما» ليس في (ب).

(٨) من قوله: «وإن سئل عن» إلى هنا سقط من (ج).

(٩) في نسخة: «لم يصح».

جواباً عن واحدٍ منهما[١]؛ لأنه ليس تمامَ ماهية كل واحدٍ منهما؛ ولا شك[٢] إذا أفردت الإنسانَ بالسؤال، فتقول: الإنسان[٣] ما هو، فجوابه ليس إلا الحيوانَ الناطق؛ لكونه تمامَ ماهيته، وكذلك[٤] إذا أفردتَ الفرس بالسؤال، فجوابُه ليس إلا[٥] الحيوانَ الصاهل[٦]؛ لكونه تمام ماهيته[٧].

ويُرسم الجنس بأنه: كُلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولاً ذاتياً.

قوله: «كلي» زائدٌ لا طائل تحته.

وقوله: «مقول»[٨] جنس[٩] متناوِلٌ للجزئيات والكليات.

وقوله: «على كثيرين» يُـخرج الجزئيات؛ لما[١٠] مر من أن الجزئي إنما يقال على واحد متشخِّص معين[١١].

---

(١) في (ج): «لم يصلح أن يقع جواباً عن كل أحد منها».

(٢) في (ج): «لأنك».

(٣) قوله: «الإنسان» سقط من (ج).

(٤) في (ج): «ماهية الإنسان وكذا».

(٥) قوله: «ليس إلا» ليس في (ب) و(ج).

(٦) في (ج): «الساهل».

(٧) في (ج): «ماهية الفرس».

(٨) قوله: «مقول» ساقطة من (ج).

(٩) قوله: «جنس» زيادة من (ب).

(١٠) في (ج): «كما».

(١١) في (ب): «على واحد مشخَّص» وفي (ج): «على متشخص واحد».

وقوله: «مختلفين بالحقائق» يخرج النوع؛ لكونه مقولاً على كثيرين متفقين بالحقائق.

وقوله: «في جواب ما هو[١]» يخرج الكليات الباقية، أعني الفصلَ والخاصةَ والعَرَضَ العام.

وإن كان الذاتيُّ مقولاً في جواب ما هو بحسَب الشرِكة والخصوصية معاً فهو النوع[٢]، كالإنسان بالنسبة إلى أفرادِه، أعني زيداً وعمراً وبكْراً[٣]، وغير ذلك؛ لأنه إذا سُئل عن زيدٍ وعمرٍو وبكرٍ[٤]وغيرهم[٥] بـ: ما هم[٦]؟ كان الجواب: الإنسان؛ لأنه تمامُ ماهيتهم المشتركة بينهم.

وإذا سئل عن زيد فقط، كان الجواب الإنسانَ أيضاً؛ لأنه تمامُ ماهيته[٧] المختصة به.

فتعيَّن أنه ـ أعني النوع ـ يكون مَقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً.

ويُرسم النوع[٨] بأنه: كلي مَقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو.

---

(١) زاد في (ج): «ما هو قولاً ذاتياً».

(٢) في (ب): «نوع».

(٣)في (ج): «زيد وعمر وبكر».

(٤) قوله: «وبكر» ساقط من (ج).

(٥)في (ج): «وغيرهما».

(٦) في (أ): «هو» وعدلت بـ«هم» كما في (ب). أو العكس.

(٧) في (ج): «ماهية».

(٨) قوله: «النوع»ليس في (ب).

قوله: «كلي» زائد[١] لا طائل تحته[٢] كما مر.

وقوله: «مقول» جنسٌ شامل[٣] للجزئي والكلي.

وقوله: «على كثيرين» يخرج الجزئي.

وقوله: «مختلِفِين[٤] بالعدد دون[٥] الحقيقة» يُخرج الجنس؛ لأن النوعَ إنما هو مقول على كثيرين متفِقين بالحقيقة بخلاف الجنس.

وقولُه[٦]: «مختلِفين بالعدد» لكون[٧] أفراده مختلفةً بالعوارض[٨] والمُشخَّصات[٩].

وقولُه: «في جواب ما هو» يُخرج الثلاثة الباقيةَ المذكورة.

وإن كان الذاتيُّ غيرَ مقول في جواب ما هو، بل هو مقولٌ[١٠] في جواب أي شيءٍ هو في ذاته، وهو ـ أعني المَقول[١١] في جواب أي شيء هو في ذاته ما

---

(١) في (ج): «زيد».

(٢) قوله: «لا طائل تحته» ليس في (ب).

(٣) في (ب) و(ج): «متناول».

(٤) في (ج): «المختلفين».

(٥) في (ج): «دون ن».

(٦) في (ج): «وإنما قال».

(٧) في (ج): «لكونه».

(٨) في (ج): «العوارض».

(٩) في (ب): «المشخصات» بغير واو. وفي نسخة «والتشخصات».

(١٠) في (ب): «بل مقولاً» وفي (ج) قوله: «هو مقول» ساقط منها.

(١١) في (ج): «المقلوب».

يُميـز الشيء عن شيء يشاركـه[١] في الـجنس[٢] ـ فهو[٣] الفَصْـل.

ولو قال: أو في وجودِه[٤] أيضاً لكان قولُه أشملَ[٥]؛ ليدخلَ فيه الماهية المركبة من أمرين متساويين أو أمورٍ متساوية.

اللهم إلا أن يقال: اكتفى[٦] بالجنس بناء على بطلان تركب[٧] الماهية من أمرين متساويَيْن، أو أمور متساوية.

ولقائل أن يقول: فعلى هذا كان اللازمُ عليه أن يذكر الجنس في التعريف.

وذلك ـ أعني ما يميز الشيء عما يشاركه في[٨] الجنس ـ كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، فإنه ـ أعني الناطق ـ يُميِّز الإنسان عما يشاركه في الحيوانية[٩] كالفرَس والبغل والغنم[١٠] والبقر وغيرها[١١]، لأنه إذا سُئل عن الإنسان بأي شيء هو في ذاته، كان الجواب عنه: ناطق[١٢].

---

(١) في (ج): «يميزه الشيء عما يشاركه».
(٢) في (ج): «جنس».
(٣) كذا في (ب)، وفي (أ): «وهو».
(٤) في (ب) و(ج): «الوجود».
(٥) في (ج): «لكان التعريف اشتمل».
(٦) في (ب) و(ج): «اكتفاؤه».
(٧) في (ج): «تركيب».
(٨) قوله: «في» ساقط من (ج).
(٩) في (ج): «الحيوان».
(١٠) قوله: «والغنم» ليس في (ب) و(ج).
(١١) في (ج): «وغيرهما من الحيوان».
(١٢) في (ب) و(ج): «كان الجواب: إنه ناطق».

لأن السؤالَ[١] بأي شيء هو في ذاته إنما يُطلب به ما يميز[٢] الشيء عن غيره، وكلُّ ما[٣] يُميز الشيء عن غيره يصلح للجواب، فالناطقُ يصلح للجواب[٤] لتمييزِه[٥] الإنسانَ عن غيره.

ويُرسم ـ أي الفصلُ ـ بأنه: كلي يقال على الشيء في جواب أيِّ شيء هو في ذاته.

قوله: «كلي» جنسٌ يتناول[٦] الكليات الخمس.

وقوله: «يُقال على الشيء في جواب أي شيء هو» يخرج النوعَ والجنسَ والعَرَض العام؛ لأن النوع والجنس يُقالان[٧] في جواب ما هو، لا في جواب أي شيءٍ هو[٨]، والعرض العام لا يقال في الجواب[٩] أصلا.

وقوله: في ذاته ـ أي في جوهَره ـ يـخرج الخاصة؛ لأنها وإن كانت مميِّزة للشيء، لكن لا في جوهره وذاته، بل[١٠] في عَـرَضه.

---

(١) في (ج): «لأن السؤال عن الإنسان».

(٢) في (ج): «يميزه».

(٣) في (ج): «من».

(٤) قوله: «فالناطق يصلح للجواب» سقط من (ج).

(٥) في (ج): «لتميزه».

(٦) في (ب): «متناول للكليات» وفي (ج): «جنس شامل للكليات».

(٧) في (ج): «النوع الجنس مقولان».

(٨) في (ج): «أي شيء هو في ذاته».

(٩) في (ج): «جواب».

(١٠) في (ج): «في جوهر بل في عرضة».

[العرض والخاصة]

قال:

(وأما العرضي[١] فإما أن يمتنع انفكاكُه عن الماهية، وهو العَرَض اللازم، أو لا يمتنعَ وهو العَرَضُ الـمُفارِق.

وكل واحدٍ منهما إما أن يختصَّ بحقيقةٍ واحدة، وهي الخاصَّة، كالضحك بالقوة والفعل للإنسان، وتُرسم بأنها كليةٌ تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عَرَضياً.

وإما أن يَعُمَّ حقائق فوقَ واحدة، وهو العَرَض العام كالـمُتنفِّس بالقوة والفعل للإنسان وغيره من الحيوانات، ويُرسم بأنه كلي يُقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً).

أقول[٢]: العَرَض[٣] إما لازم أو مفارِق[٤]؛ لأنه إما أن يمتنعَ انفكاكه عن الماهية، أو لا يمتنع انفكاكه عنها.

فالأول[٥] هو العـرض اللازم، كالكاتب بالقـوة بالنسبـة إلى الإنسـان.

---

(١) في (ب): «العرض».

(٢) من قوله: «فإما أن يمتنع انفكاكه» إلى هنا سقط من (ج)، وزاد: «اهـ ا».

(٣) قوله: «العرض» ليس في (ب).

(٤) في (ج): «مفاءق».

(٥) في (ج): «لأنه إما أن يمتنع انفكاك عنها والأول».

والثاني هو العـرض الـمُفـارِق كالكاتب بالفعل بالنسبـة إلى الإنسـان[١].

وكل واحد منهما ـ أي: من العرض اللازم والعرض المفارِق ـ إما خاصةٌ أو عَرَض عام؛ لأنه إن اختصَّ[٢] بحقيقة[٣] واحدة فقط فهو الخاصة، كالضاحك[٤] بالقوة والفعل بالنسبة إلى الإنسان[٥]، فإن الضاحك[٦] بالقوة عرض لازم لا ينفكُّ عن ماهية الإنسان، مختص[٧] بحقيقةٍ واحدةٍ وهي حقيقة[٨] الإنسان، والضاحك بالفعل عَرَض مفارق ينفكُّ عن ماهية الإنسان يختص[٩] بها.

وتُرسم[١٠] ـ أي الخاصة ـ بأنها: كلية تقال على ما تحت حقيقةٍ واحدة فقط قولاً عرضياً[١١].

قوله: «كلية» مستدرَكة كما مر غير[١٢] مرة.

---

(١) في (ب): «بالنسبة إليه».

(٢) من هنا ولغاية قوله «وكون هذه التعريفات للكليات رسوما» سقط من (ب).

(٣) في (ج): «الحقيقة».

(٤) في (ج): «كالضحك».

(٥) في (ج): «للإنسان».

(٦) في (ج): «الضحك».

(٧) في (ج): «يختص».

(٨) في (ج): «ماهية».

(٩) في (ج): «مختصة».

(١٠) في (ج): «ويرسم».

(١١) في (ج): «عريضياً».

(١٢) قوله: «مرغير» ساقط من (ج).

وقوله: «تقـال[١] على ما تـحت حقيقة واحـدة» جنسٌ شامل للكليات الخمس.

وقوله: «فقط» يخرج الجنس والعَرَض العام؛ لكونهما مقولَين على ما تحت حقائق مختلفة.

وقوله: «قولاً عرضياً» يُخرج النوعَ والفصل؛ لأنهما مَقولان على ما تحتهما قولاً ذاتياً لا عرضياً[٢].

وإن لم يختصَّ كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقةٍ واحدة[٣]، بل يعم حقائق فوق واحدة، فهو العَرَض العام، كالمتنفِّس بالقوة والفعل للإنسان وغيرِه من الحيوانات[٤]، فإن المتنفِّسَ بالقوة عرضٌ لازم غيرُ منفكٍّ عن ماهياتها[٥] غير مختصبماهيَّة واحدة، والمتنفِّس بالفعل عَرَض مُفارِق ينفكُّ عن[٦] ماهيّاتها غيرُ مختص بواحدة.

ويرسم[٧] ـ أي العرض العام ـ بأنه: كلي يُقال على ما تحت حقائقَ مختلفة[٨] قولاً عرضياً.

---

(١) قوله: «تقال» سقط من (ج).

(٢) في (ج): «لأنها على ما تحتها قولاً ذاتي لا عرضي».

(٣) في (ج): «واحد».

(٤) في (ج): «بالقوة عرض لازم غير منفك عن ماهيات الحيوانات».

(٥) قوله: «غير منفك عن ماهيتها» ساقط من (ج).

(٦) في (ج): «من».

(٧) في (ج) عند لفظ: «ويرسم» فراغ.

(٨) في (ج): «مختلفين».

قوله: «كلي» زائد كما مرّ.

وقوله:«يقال على ما تحت حقائق مختلفةٍ[١]» يخرج النوعَ والفصلَ والخاصة؛ لأنها لا تُقال[٢] إلا على حقيقةٍ[٣] واحدة فقط.

وقوله: «قولاً عرضياً» يُخرج الجنس؛ لأنه قول ذاتيٌّ لا عرضي.

وكونُ هذه التعريفات للكلياتِ الخمس رسوماً، بناءً على إمكان أن يكونَ لها ماهيات[٤] وراء تلك المفهوماتِ التي ذكرناها ملزوماتٍ متساوية[٥] لها[٦]، إلا أن المناسبَ[٧] ذِكرُ التعريف الذي هو أعم؛ لأن عدمَ العلم بأنها حدود لا يُوجب العلم بأنها رسوم.

[القول الشارح]

قال[٨]:

(القول الشارح

(١) في (ج): «مختلفين».

(٢) غير واضحة في (ج).

(٣) في (ج): «ما نحن حقيقة».

(٤) في (ج): «ماهيات آخر».

(٥) كذا في (ب)، ثم شطب على نقطتي التاء، لتصير مساوية.

(٦) في الأصل هنا: «وهي حدود لها»، ثم شطب عليها.

(٧) في (ج): «لها لكن المناسب».

(٨) قوله: «قال» سقط من (ج).

الحد: قولٌ دال على ماهية الشيء، وهو الذي يتركَّب عن جنس الشيء وفَصْلِه القريبَين، كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان، وهو الحدُّ التام.

والحد الناقص، وهو الذي يتركب عن جنس الشيء البعيد وفصله القريب، كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان .

والرَّسم التام، وهو الذي يتركَّب عن الجنس القريب للشيء وخواصِّه اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان.

والرسمُ الناقص، وهو الذي يتركب عن عَـرَضياتٍ[١] تختص جملتُها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماشٍ على قدميه، عريضُ الأظفار، بادي البشَرة، مستقيم القامة، ضحَّاكٌ بالطبع).

أقول[٢]: العلمُ ينقسم[٣] على[٤] قسمين، أحدُهما: القول[٥] الشارح، والآخر: الحُجة[٦]؛ لأنه إن كان تصوُّراً مع عدم اعتبار الحكم فيه مُوصِلاً إلى المطلوب التصوُّري فهو قول شارح[٧].

وإن كان تصوُّراً مع اعتبار الحكم فيه موصلاً إلى المطلوب التصديقي[٨] فهو حُجة.

---

(١) في الأصل: «العرضيات».

(٢) من قوله: «الحد قول دال على ماهية» إلى هنا سقط من (ج)، وزاد: «اهـ».

(٣) قوله: «ينقسم»زيادة من (ب).

(٤) في (ج): «إلى».

(٥) في (ب): «قول».

(٦) في (ب): «حجة».

(٧) في (ج): «الشارح».

(٨) في (ج): «التصديق».

وإذا[١] عرفت هذا، فنقول: من تلك الاصطلاحاتِ المنطقية المذكورةِ القولُ الشارح، وهو التعريف، أعمُّ[٢] من أن يكون حداً أو رسماً[٣].

والحد: قولٌ دالٌّ[٤] على ماهية الشيء.

قوله: «على ماهية الشيء»، يُخرج الرسم كما سنبينه[٥].

هذا هو[٦] تعريف الحد.

وقيل: لم يمكن تعريفه لئلّا يتسلسل[٧].

قلت: لا نسلم لزوم[٨] التسلسل؛ لأن حد الحد نفس الحد، كما أن وجود الوجود نفس الوجود.

والحد ينقسم إلى قسمَين تامٍّ وناقص[٩].

والحد التام[١٠]: هو الذي يتركب عن جنسِ الشيء وفصله القريبَين.

---

(١) في (ج): «فإذا».

(٢) في (ج): «التعريف وهو أعم».

(٣) زاد في (ج): «أو رسماً لأنه إما أن يكون بالذاتيات أو بالعرضيات فإن كان الأول فهو الحد وإن كان الثاني فهو رسم».

(٤) في (ج): «فالحد دال».

(٥) في (أ): «سبفته»، والتصحيح من (ب).

(٦) قوله: «هو» زيادة من (ب).

(٧) في (ب): «وقيل: لم يجز تعريفه لئلا يلزم التسلسل».

(٨) قوله: «يتسلسل، قلت: لا نسلم لزوم» ساقط من (ج).

(٩) قوله: «والحد ينقسم إلى قسمين تام وناقص» زيادة من (ب) وفي (ج): «والحد ينقسم إلى قسمين حد تام حد ناقص».

(١٠) في (ج): «حد تام».

كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان، فإنك إذا قلت: ما الإنسان؟ فيُقال: الحيوان الناطق.

ومثل هذا هو الحد التام[١]، أما كونه حداً؛ فلأن الحدَّ في اللغة: المنع، وهو لكونه[٢] مشتمِلاً على الذاتيات مانعٌ عن دخول غيره[٣] فيه.

وأما[٤] كونه تاماً، فلكون الذاتيات مذكورةً بتمامها فيه.

والحدُّ الناقص: هو الذي يتركب عن جنسٍ بعيد وفصلٍ قريب[٥].

كالجسم[٦] الناطق بالنسبة إلى الإنسان، فإنه إذا سُئل عن الإنسان بـ: ما هو؟ وأجيب[٧] بأنه جسم ناطق[٨]، كان الحد ناقصاً، أما كونه حداً فلِما مَر، وأما كونُه ناقصاً؛ فلعَدم ذِكْر بعض الذاتيات فيه[٩].

والرسمُ أيضاً[١٠] ينقسم على[١١] قسمين: تامٌّ وناقص.

---

(١) في (ج): «تام».

(٢) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «كونه».

(٣) في (ب) و(ج): «الغير».

(٤) الواو في قوله: «وأما» زيادة من (ب) و(ج).

(٥) في (ب): «جنس بعيد للشيء وفصله القريب» وفي (ج): «من جنس بعيد للشيء وفصل قريب».

(٦) في (ج): «كالجمس».

(٧) الواو في قوله: «وأجيب» زيادة من (ب) و(ج).

(٨) في (ج): «بأنه ناطق بأنه جسم ناطق».

(٩) في (ج): «فيه أيضاً».

(١٠) قوله: «أيضاً» سقط من (ج).

(١١) في (ب) و(ج): «إلى».

أما[١] الرسم التام: فهو الذي يتركب عن جنس الشيء[٢] وخاصَّتِه[٣] اللازمة[٤].

كالحيوانِ الضاحك في تعريفِ الإنسان.

أما كونُه رسماً؛ فلأنَّ رسم الدار أثـرُها، ولما كان التعريف[٥] بالخاصةِ اللازمَة التي هي من آثار[٦] الشيء كان تعريفاً بالأثر[٧].

وأما كونُه تاماً؛ فلتحقُّق المشابهة بينَه وبين الحد التام، من جهة أنه وُضع فيه الجنسُ القريب، وقُـيِّد بأمر مختص[٨] بالشيء.

وأما الرسمُ الناقص: فهو الذي يتركب عن عرضيات تـختص[٩] جملتُها بحقيقة[١٠] واحدة، لأن كل واحد منها لا[١١] يختص بحقيقةٍواحدة[١٢].

---

(١) في (ج): «وأما».

(٢) أي: القريب.

(٣) في (ب): «وخواصه».

(٤) في (ج): «اللازمة له».

(٥) في (ج): «كان هذا التعريف».

(٦) في (ج): «من أثر آثار».

(٧) في (ج): «بالأثر وهو الرسم».

(٨) في (ب): «يختصُّ».

(٩) في (ج): «عن العرضيات التي تختص».

(١٠) في (أ): «الحقيقة».

(١١) لفظة: «لا» كانت مكتوبة، ثم شطبت من الأصل. وهي ثابتة في (ب).

(١٢) من قوله: «لأن كل واحد منها» إلى هنا سقط من (ج).

كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماشٍ على قدمَيه، عريضُ الأظفار، بادي البشرة[١]، مستقيم القامة، ضحّاكٌ بالطبع.

فإن[٢] جملةَ هذه الأمور[٣] العرضية مختصةٌ[٤] بالإنسان لا غير، بخلاف كل واحد منها؛ لوجود البعضِ منها في غيره أيضاً.

أما كونُه رسماً فلما مر من أن الخاصة اللازمة من آثار الشيء، فيكونُ تعريفاً بالأثر الذي هو الرسم[٥].

وأما كونُه ناقصاً؛ فلعدم ذكر بعض أجزاء الرسم التامِّ حتى تتحقق[٦] المشابهة بالحدِّالتام، كتحقُّقها بين الرسم التام والحد التام.

[القضايا]

قال[٧]:

(القضايا

القضية قولٌ يصحُّ أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب فيه، وهي إما حَمْلِيَّة

---

(١) في (ج): «البشر».

(٢) في (ج): «فإنه».

(٣) قوله: «الأمور» ساقطة من (ج).

(٤) في (ج): «العرضية الأموية مختصة».

(٥) في (ج): «رسم».

(٦) في (ج): «ايتتحقيق».

(٧) قوله: «قال» سقط من (ج).

كقولنا: زيد كاتب، وإما شَرطيةٌ متصلة، كقولنا: إن كانت الشمس طالعةً فالنهارُ موجود، وإما شرطيَّـةٌ منفصلة كقولنا: العدد إما أن يكون زوجاً أو فرداً، والجزء الأول من الحَمْلية يسمى موضوعاً، والثاني محمولاً).

أقول[١]: لما فَرَغ من قول[٢] الشارح، شَرع في الحُجة، وهي[٣] القضايا المرتبة[٤] الموصلة إلى المطلوب التَّصديقيّ[٥].

والقضيَّـة: قولٌ يصح أن يُقال لقائله إنه صادق فيه ـ أي في قوله[٦] ـ أو كاذب[٧]، وهو الذي يسميه بعضهم خبراً.

والقول: هو المركَّب، سواء كان لفظاً مركباً كما[٨] في القضية[٩] الملفوظة، أو مفهوماً عقلياً مركباً كما في القضية[١٠] المعقولة.

وهو ـ أي القول ـ جنسٌ يتناول الأقوال التامة والناقصة.

وقوله: «يصح أن يُقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب فيه» فصل يُـحترز به

---

(١) من قوله: «القضية قول يصح» إلى هنا سقط من (ج).

(٢) في (ب) و(ج): «القول».

(٣) في (أ): «وبيان».

(٤) في (ج): «بالمرتبة».

(٥) قوله: «التصديقي» زيادة من (ب) و(ج).

(٦) قوله: «أي في قوله» زيادة من (ب) و(ج).

(٧) في (ج): «أو كاذب فيه».

(٨) قوله: «كما» سقط من (ج).

(٩) في (ج): «القصية».

(١٠) من قوله: «الملفوظة» إلى هنا زيادة من (ب) و(ج)، وسقط من (أ).

عن الأقوال[١] الناقصة[٢] والإنشائياتِ كالأمر[٣] والنهي والاستفهام وغيرها.

وهي - أي القضية - تنقسم[٤] إلى قسمين: أحدُهما حَمْلية[٥]، والآخر[٦] شرطية؛ لأن المحكوم عليه وبه في القضية إن كانا[٧] مفردَيْن، فالقضية حملية[٨]، وإلا فشرطية[٩]. وفيه نظر؛ لأنه يلزمُ دخول بعض الحَمْليات[١٠] تحت الشرطيات[١١].

مثال الحَمْلية[١٢] كقولنا: زيدٌ كاتب.

والشرطية إما شرطية[١٣] متصلة، وهي التي يُحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها، على تقدير صدق قضية أخرى.

---

(١) في (ج): «الأقو».

(٢) قوله: «الناقصة» سقط من (أ).

(٣) في (ب): «من الأمر....إلخ» وفي (ج): «من الأمر والنهي والاستفهام وغيره».

(٤) في (ج): «ينقسم».

(٥) في (ج): «جملة».

(٦) في (أ): «والأخرى».

(٧) في (ج): «كان».

(٨) في (ج): «جملة».

(٩) في (ب) و(ج): «فالقضية شرطية».

(١٠) مثل زيد أبوه قائم، وهذا لا يرد لأنه في قوة المفرد.

(١١) من قوله: «لأنه يلزم» إلى هنا زيادة من (ب) و(ج)، ثم إن قوله: «وفيه نظر...إلخ»، وقع في (ب) و(ج) بعد قوله: كقولنا: «زيد كاتب». وزاد في (ج) بعد قوله: «وفيه نظر»، فقال: «لأن المحكوم عليه وبه لا يلزم أن يكون مفردين في الجملية كما تقول زيد أبوه قائم، وإلا فالقضية شرطية».

(١٢) قوله: «مثال الحملية» سقط من (ج).

(١٣) قوله: «شرطية»زيادة من (ب) و(ج).

وهي موجَبة إن حُكم فيها بصدق القضية[1] على تقدير صدق قضيةٍ أخرى، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود.

وسالبة إن حُكم فيها بسَلب صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى، كقولنا: ليسَ إن كانت الشمس طالعة، فالليل موجود.

وإما شرطية منفصِلة، وهي التي يُحكم فيها بالتنافي بين القضيتين إيجاباً أو سلباً[2].

فإن حُكم فيها بالتنافي إيجاباً، فالقضية منفصلة[3] موجَبة، كقولنا: العدد إما أن يكون زوجاً، أو فرداً.

وإن[4] حُكم فيها بالتنافي سلباً فالقضية منفصلة سالبة، كقولنا: ليس إما أن يكون هذا الإنسان أسودَ أو كاتباً[5].

قال:

(والجزء الأول من الشرطية يسمى مقدَّماً، والثاني تالياً).

أقول[6]: الجزء الأول، أي المحكوم عليه من القضية الحملية يسمى: موضوعاً؛ لأنه إنما وُضع لأن يُحكم عليه بالشيء[7]).

---

(١) في (ج): «قضية».

(٢) قوله: «إيجاباً أو سلباً»ليس في (ب) و(ج).

(٣) في (ج): «المنفصلة».

(٤) في (ج): «زوجاً وإما أن يكون فرداً فإن حكم».

(٥) في (ج): «كاتب».

(٦) من قوله: «من الشرطية يسمى» إلى هنا سقط من (ج)، وزاد: «اهـ».

(٧) في (ج): «بشيء».

والجزء الثاني، أي المحكوم به منها يسمى: محمولاً؛ لأنه إنما وُضع لأن يُحمل على شيء.

والنسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة حُكْمية.

ولم يذكر المصنف هذا[١] الجزء الأخير[٢]، ولا بد منه في القضية؛ لكونه جزءاً آخر منها[٣].

والجزء الأول[٤] من القضية الشرطية يسمى مقدَّماً؛ لتقدمه في الذكر، والجزء الثاني منها يسمى تالياً؛ لكونه تابعاً له، وهو من التُلُـوِّ بمعنى[٥] التَّـبَع.

[أنواع القضايا]

قال:

(القضية[٦]: إما موجَبة كقولنا: زيدٌ كاتب، وإما سالِبة كقولنا: زيد ليس بكاتب).

أقول[٧]: القضية تنقسم[٨] ثانياً[٩] إلى موجَبة وسالبة؛ لأن تلك النسبة التي

---

(١) كذا في (ب) وهي ساقطة من (ج)، وفي (أ): «إلا»، وهو خطأ.

(٢) في (ج): «الآخر».

(٣) من قوله: «ولا بد» إلى هنا زيادة من (ب) و(ج) باستثناء «جزءاً» في (ج): «جزء».

(٤) في (ج): «ولا بجزء أول».

(٥) كذا في (ب) و(ج)، في (أ): «هو».

(٦) في (ج): «فالقضية».

(٧) من قوله: «إما موجبة كقولنا» إلى هنا سقط من (ج)، وزاد: «اهـ ا».

(٨) في (ب): «تنقسم القضية» وفي (ج): «القضية ينقسم».

(٩) قوله: «ثانياً»زيادة من (ب) وفي (ج): «ثابتاً».

ذكرناها إن كانت حكماً بأن يقال: الموضوع محمول[١]، فالقضية موجَبة[٢]، كقولنا: زيد كاتب.

وإن كانت حكماً بأن يقال: الموضوع ليس بمحمول، فالقضية سالِبة، كقولنا: زيد ليس بكاتب.

قال:

(وكلٌّ واحدٍ منهما[٣] إما مخصوصة، كما ذكرنا، وإما محصورة، وهي إما كُلية مسوَّرة، كقولنا: كلُّ إنسان كاتب ولا شيءَ من الإنسان بكاتب، وإما جزئية مُسوَّرة، كقولنا: بعض الإنسان كاتبٌ وبعض الإنسان ليس بكاتب، وإما أن لا تكون كذلك تُسمى مهمَلة كقولنا: الإنسانُ كاتب، الإنسان ليس بكاتب).

أقول[٤]: وكل[٥] واحد من القضية الموجبة والسالبة إما أن تكون[٦] مخصوصة، أو محصورة، كلية أوجزئية[٧] أو مهملة.

لأنه إن[٨] كان الموضوعُ في القضية الحملية[٩] شخصاً معيناً، فالقضية[١٠]

---

(١) في (ج): «محمولاً».

(٢) في (ج): «الموجبة».

(٣) في (ج): «منها».

(٤) من قوله: «إما مخصوصة كما ذكرنا» إلى هنا سقط من (ج)، وزاد: «اهـ ا»

(٥) في (ب): «كل» وفي (ج): «أي كل».

(٦) في (ج): «يكو».

(٧) في (ج): «كلية كانت أو جزئية».

(٨) في (ج): «إذا».

(٩) قوله: «الحملية» ساقط من (ج).

(١٠) في (ج): «معنياً جزءهما حقيقياً فالقضية».

مخصوصة، كما ذكرنا في مثال[1] الموجَبة والسالبة، نحو: زيدٌ كاتب، وزيد ليس بكاتب.

أما تسميتها مخصوصة؛ فلخصوص[2] موضوعهاشخصاً معيَّناً جزئياً[3]، وقد يُقالُ لها شخصية[4]؛ لكون موضوعها شخصاً معيناً جزئياً[5].

وإن لم يكن موضوعُها ـ أي لا يكون[6] موضوعُ القضية ـ شخصاً معيناً جزئياً[7]، بل يكونُ غيرَ معين كلياً، فإن بُيِّن فيها[8] كمية أفراد الموضوع من الكلية والجزئية، فالقضية محصورة[9] ومُسوَّرة.

أما كونُها[10] محصورة؛ فلحصر أفراد موضوعها، وأما كونُها مُسوَّرة؛

---

(١) قوله: «مثال» من (ب) و(ج)، وفي (أ): «المثال».

(٢) في (ج): «فالخصوص».

(٣) قوله: «شخصاً معيناً جزئياً» زيادة من (ب)، وفي (ج): «شخصاً معيناً».

(٤) ومنع ابن سينا تسميتها بالشخصية فقال: «ولا تسمى بالشخصية».

قد يقال: المخصوصة لا تعتبر في العلوم لأنه لا يبحث فيها عن الأفراد.

والجواب: هي معتبرة في المحصورات لأن الحكم فيها على الأفراد لا الطبائع، والشيء قد يقوم في الواقع مقام الكلية، نحو هذا زيد، وزيد حيوان، فهذا حيوان.

بخلاف الطبعية فلا تقع كبرى في الشكل الأول فلا يقال: زيد إنسان، والإنسان نوع فزيد نوع، لأن هذا باطل.

(٥) قوله: «جزئياً»زيادة من (ب) و(ج).

(٦) قوله: «لا يكون»ليس في (ب) و(ج).

(٧) في (ج): «وإن لم يكن موضوعها شخصاً معيناً جزئياً أي الموضوع قضية».

(٨) قوله: «فيها»زيادة من (ب).

(٩) في (ج): «محصور».

(١٠) في (ج): «كونه».

فلاشتمالها على السُّور؛ الذي هو اللفظ[١] الدال على كمية أفراد الموضوع حاصِراً لها[٢] ومحيطاً بها، والسور مأخوذٌ من سور البلد، فكما أنه يحيط[٣] البلد، كذلك ذلك يحيطُ أفراد الموضوع.

وهذه المحصورة[٤] إما أن يُحكم فيها على كلِّ الأفراد[٥]، أو على بعضها، وعلى التقديرين، إما أن يكونَ بالإيجاب أو بالسلب[٦].

فإن كان الأولُ فالقضية كُلية مسورةٌ موجبة، كقولنا: كل إنسان كاتب[٧].

أو سالبة، كقولنا: لا شيءَ من الإنسان بكاتب[٨].

والسورُ في الكلية الموجَبة نحو: كُل.

وفي الكلية السالبة نحو: لاشيء، ولا واحد، كما ذكرنا.

وإن كان الثاني ـ أي وإن[٩] كان الحكمُ في القضية[١٠] على بعض الأفراد ـ فالقضية جزئية مُسوَّرة موجبة، كقولنا: بعضُ الإنسان كاتب.

---

(١) في (ج): «لفظ».

(٢) في (ج): «بها».

(٣) في (ب) و(ج): «يحصر»، في الموضعين.

(٤) في (ب) و(ج): «المحصورات».

(٥) في (ج): «أفراد الموضوع».

(٦) في (ج): «وعلى كلا التقديرين إما بالإيجاب أو السلب».

(٧) في (ج): «كاتب بالقوة».

(٨) في (ج): «بكاتب بالفعل».

(٩) في (ج): «إن».

(١٠) في (ج): «القضة».

أو سالبة، كقولنا: بعضُ الإنسان ليس بكاتب.

والسورُ في القضية الجزئية التي هي موجَبة[١]، نحو: بعضٌ وواحدٌ فقط، وفي الجزئية السالبة، نحو: ليس كل، وليس بعض، وبعض... ليس[٢]، نحو[٣]: ليسَ بعض الإنسان كاتباً، وبعضُ الإنسان ليس بكاتب[٤].

وإن لم يكن كذلك ـ أي وإن لم يكن[٥] الموضوع في القضية شخصاً معيناً، ولم يكن الحكم فيها على كل الأفراد، أو بعضها[٦] ـ فالقضية تسمى: مُهملة، نحو: إنَّ[٧] الإنسان لفي خسر؛ لإهمال بيان كمية الأفراد التي حُكم عليها[٨][٩].

---

(١) في (ب): «الجزئية الموجبة»، وفي (ج): «القضية الموجبة الجزئية».

(٢) في (ج): «الجزئية السالبة بعض ليس وبعض كل وليس بعض».

(٣) في (ب) و(ج): «كقولنا».

(٤) في (ب): «كقولنا: ليس كل الحيوان إنساناً»، وفي (ج): «ليس كل حيوان إنساناً».

(٥) قوله: «وإن لم يكن كذلك أي وإن لم يكن» سقط من (ج).

(٦) قوله: «على كل الأفراد أو بعضها» في (ب)، وفي (أ): «على أفراد أو بعضها»، وفي (ج): «على كل الأفراد وعلى بعضها».

(٧) قوله: «إن» سقط من (ج).

(٨) في (ب) و(ج) ذُكر المثال بعد التعليل لا قبله كما في (أ).

(٩) وقال الرازي في«شرح عيون الحكمة» (١/ ١٢٤): «موضوع القضية إما أن يكون شخصياً أو كلياً، وبتقدير كونه كلياً فإما أن لا يبين فيه كمية الحكم وإما أن يبين أن الحكم ثابت في كل أفراده، وإما أن يبين أن الحكم ثابت في بعض أفراده، وكل واحد منها يحكم عليه بالإيجاب والسلب، فالمجموع ثمانية».

فإذنْ[١] كانت[٢] القسمة[٣] مثلَّثة، كما ثلَّثَ الشيخ[٤] في «الشفاء»[٥].

لا يقال: إن القضية الطَّبعية خارجةٌ عنها، فلا يَصدق الحصر؛ لأنا نقول: الكلام في القضايا المعتبَرة[٦] في العلوم، والقضية الطَّبعية ليست بمُعتبَرة[٧] في العلوم؛ لعدم إنتاجها في الاصطلاحات، فخروجُها عن التقسيم لا يُخل بالانحصار[٨][٩].

قال:

(والمتَّصلة:

إما لُزومية[١٠] كقولنا: إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجود.

---

(١) لفظة: «فإذن» كذا رسمت في (أ)، وفي (ب) و(ج): «فإذاً».

(٢) قوله: «كانت» ساقط من (ج).

(٣) في (أ): «التسمية».

(٤) يعني: الفيلسوف الرئيس أبا علي الحسين بن عبد الله بن سينا (٣٧٠-٤٢٨هـ)، صاحب التصانيف في الطب والمنطق.

(٥) إلى شخصية ومحصورة ومهملة، ولم يذكر في «النجاة» إلا هذه الأنواع بلا وجه حصر.

(٦) في (ج): «المعبرة».

(٧) في (ج): «بمعبر».

(٨) في (أ): «فجروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار».

(٩) القضية الطبعية هي التي يحكم فيها على نفس الطبعية نحو: الحيوان جنس، والإنسان نوع، ولا يجوز أن يحكم على الأفراد فيها بالجنسية والنوعية؛ فأفراد الحيوان ليست بجنس، وأفراد الإنسان ليست بنوع.

(١٠) اللزومية هي التي يكون بين مقدمها والتالي علاقة معلومة تقتضي صدق التالي على تقدير صدق المقدم.

وإما اتفاقية كقولنا: إن كان الإنسان ناطقاً فالحمارُ ناهق.

والمنفصلة:

إما حقيقية، كقولنا: العددُ إما أن يكون زوجاً وإما فرداً، وهي مانعةُ الجمعَ والخلوَّ معاً.

وإما مانعةُ الجمعَ فقط، كقولنا: هذا الشيء إما أن يكون شجراً أو حجراً.

وإما مانعةُ الخلوَّ فقط، كقولنا: زيدٌ إما أن يكونَ في البحر وإما أن لا يغرق).

أقول: لما فرغَ من[1] تقسيم[2] الحملية، شرع في تقسيم[3] الشرطية، سواء كانت متصلة أو منفصلة.

أما الشرطية[4] المتصلة فتنقسم[5] إلى قسمين، أحدهما: لزومية، والأخرى[6]: اتفاقية.

لأنه[7] إن كان[8] صِدق التالي فيها على تقديرِ صِدْق.....................

---

(١) في (ب) و(ج): «عن».

(٢) في (ج): «تقسيم».

(٣) قوله: «تقسيم» زيادة من (ب) و(ج).

(٤) قوله: «أما الشرطية» سقط من (ج).

(٥) في (ب) و(ج): «فتقسم».

(٦) في (ب) و(ج): «والآخر».

(٧) في (ج): «لأن».

(٨) قوله: «كان» زيادة من (ب) و(ج).

وقوع[١] المقدَّم؛ لعلاقةٍ بينهما تنشأ[٢] عن ذات المقدَّم توجِب ذلك[٣]، فالقضية مُتصِلة لزومية[٤][٥].

والمراد من العلاقة[٦] هاهنا ما بسببه يستلزم[٧] المقدمُ التاليَ، كالعِلِّية والمعلولية والتضادِّ[٨] والتضايف[٩].

---

(١) قوله: «وقوع» زيادة من (ب) وفي (ج): «وقوع صدق المقدم».

(٢) في (ج): «بينهما حقت تنشأ».

(٣) نشوء العلاقة عن ذات المقدم بحسب الغالب، وإلا فقد يكون المقدم والتالي معلولي علة واحدة، كقولك: إن كان النهار موجوداً فالعالم مضيء.

(٤) في (ج): «لزومية متصلة».

(٥) اعلم أن هذا التعريف للمتصلة اللزومية لا يتناول اللزومية الكاذبة نحو قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود، لعدم اعتبار صدق التالي فيه على تقدير صدق المقدم للعلاقة بينهما.
فالأولى أن يقول:
اللزومية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك.
وهو متناول للزومية الكاذبة، لأن الحكم للعلاقة إن طابق الواقع، كانت اللزومية صادقة، وإن لم يطابق كانت كاذبة.
وتعريف الاتفاقية لا يتناول الاتفاقية الكاذبة، كقولنا: إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار صاهل، لعدم صدق التالي على سبيل الاتفاق.
ولو قال: هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل لمجرد صدقهما؛ ليتناول الاتفاقية الكاذبة، لكان أولى.
فإن الحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل لمجرد صدقهما، إن طابق الواقع فالقضية الاتفاقية صادقة، وإلا فكاذبة.

(٦) قوله: «من العلاقة» في (ب)، وفي (أ): العلاقة وفي (ج): «بالعلاقة».

(٧) في (ج): «تستلزم».

(٨) مزيدة في هامش (أ)، وفي (ج): «والتفائق».

(٩) قوله: «والتضايف» ساقط من (ج).

أما العِلِّية، فكقولنا[١]: إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود فإن طلوع الشمس علة[٢] لوجود النهار.

وأما المعلولية، فكقولنا[٣]: كلما كان النهار موجوداً، كانت الشمس طالعة فإن وجود النهار معلول لطلوع الشمس.

وأما التضايف، فكقولنا[٤]: إن كان زيد[٥] أبا عمرو، فعمرو[٦] ابنه.

وإن كان صِدْق التالي في المتصلة على تقدير صِدْق وقوع[٧] المقدَّم، لا لِعلاقة مذكورة، بل على سبيل الاتفاق[٨]، فالقضية متصِلة اتفاقية، كقولنا: إن كان الإنسانُ ناطقاً، فالحمارُ ناهق، فإنه لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار، حتى يجوزَ العقل بها؛ أي بالعلاقة[٩] استلزامُ ناطقية الإنسان ناهقيةَ[١٠] الحمار بها، بل توافـقَ[١١]..

(١) في (ج): «كقولنا».

(٢) في (ج): «علية».

(٣) في (ج): «كقولنا».

(٤) في (ج): «كقولنا».

(٥) في (ج): «زيداً».

(٦) في (ج): «فعمر».

(٧) قوله: «وقوع» زيادة من (ب)، وفي (ج): «وقوع صدق المقدم».

(٨) في (ج): «لا بعلاقة مذكورة بينهما بل على تقدير سبيل الاتفاق».

(٩) قوله: «بها أي بالعلاقة» ليس في (ب) و(ج).

(١٠) في (ج): «وناهقية».

(١١) في (ج): «وافق».

الطـرفـان على سبيـل[١] الصِّـدق هاهنا[٢].

وأما الشرطية المنفصلة فتنقسم إلى ثلاثة أقسام؛ حقيقية، ومانعة الجمع، ومانعة الخلو[٣].

لأنه إن حُكم في القضية بالتنافي بين جزأيها في الصدق والكذب معاً، فالقضية منفصلة[٤] حقيقة، كقولنا: العدد إما[٥] زوجٌ وإما فرد، فإنه حكم في هذه القضيـة بامتنـاع اجتمـاع[٦] الـزوج والفرد على عـدد واحد، وبامتنـاع[٧] ارتفاعهما عنه.

وإنما سميت حقيقية[٨]؛ لأن التنافيَ بين جزأيها أشدُّ من التنافيْ بين[٩] جزأَي الأخيرتَين[١٠]؛ لأنه يوجد التنافي بين جزأَيها في الصدق والكذب معاً، وهذا ليس إلا حقيقةَ الانفصال.

وإن حُكم فيها[١١] بالتنافي بين جزأَيـها في الصدق فقط، فالقضية مانعةٌ

---

(١) قوله: «سبيل» ليس في (ب) و(ج).

(٢) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «فيهما، أي في المثال».

(٣) في (ج): «الحلو».

(٤) في (ج): «المنفصلة».

(٥) في (ج): «أو».

(٦) قوله: «اجتماع» ليس في (أ).

(٧) في (ج): «واحد بامتناع».

(٨) في (ب) و(ج): «حقيقة».

(٩) في (ج): «التنافي الذي بين».

(١٠) في (ب): «الآخرين»، وفي (ج): «الأخريين».

(١١) في (ب) و(ج): «في القضية».

الجمع، كقولنا: هذا الشيءُ إما شَجَر أو حجر[١]، فإنه حُكم في هذه القضية بالتنافي بين الحجر والشجر[٢] في الصدق فقط، أي[٣] لا في الكذب، لجوازِ أن يكون الشيء لا حجراً ولا شجراً[٤].

وإنما سُميت مانعةً الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزأيها في الصدق.

وإن حُكم فيها[٥] بالتنافي بين جزأيها في الكذب فقط، أي لا في الصدق، فالقضيةُ مانعةُ الخلو، كقولنا: زيدٌ إما أن يكون في البحر، وإما أن لا يغرق، فإنه حُكم في هذه القضية بالتنافي بين أن لا يكون في البحر، وبين[٦] أن يغرق[٧]، لا بين أن يكون في البحر، وأن لا[٨] يغرق؛ لجواز أن يكون في البحر ولا يغرق.

وإنما سُميت هذه القضية[٩] مانعةً الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين جزأَيها في الكذب.

---

(١) في (ج): «إما حجراً أو شجراً».

(٢) من قوله: «فإنه حكم في هذه» إلى هنا سقط من (ج).

(٣) قوله: «أي»ليس في (ب).

(٤) في (ج): «ولا شجراً بل يكون إنسان».

(٥) في (ب) و(ج): «في القضية».

(٦) قوله: «بين»زيادة من (ب).

(٧) كذا في (ب)، وفي (أ): «وأن لا يغرق». وما أثبتناه هو الصواب وفي (ج): من قوله: «فإنه حكم في هذه القضية» إلى هنا سقط من (ج).

(٨) في (ج): «وأن لا».

(٩) قوله: «هذه القضية»زيادة من (ب).

قال:

(وقد تكون[١] المنفصِلات ذوات[٢] أجزاءٍ ثلاثة[٣]، كقولنا: العددُ إما زائد أو ناقصٌ أو مساو).

أقول[٤]: المنفصلاتُ المذكورة يتركب كل منها[٥] عن جزأين غالباً، كما مر[٦]، وقد تتركَّب[٧] عن أكثر من جزأين.

أما المنفصِلة الحقيقية[٨]، فكقولنا[٩]: العددُ إما زائدٌ أو ناقصٌ أو مساو[١٠]،

---

(١) في (ج): «يكون».

(٢) في (ج): «ذات».

(٣) قوله: «ثلاثة»سقط من (أ) و(ج).

(٤) قوله: «أقول» ساقطة من (ج).

(٥) في (ج): «كل واحد منها».

(٦) في (ج): «كما مرّ أي: المنفصلة الحقيقة ومانعة لخلو الجمع ومانعة الخلو».

(٧) في (ج): «يتركب».

(٨) في (ج): «الحقيقة».

(٩) في (ج): «كقولنا».

(١٠) الكسورالتسعة: نصف ثلث ربع خمس سدس سبع ثمن تسع عُشر.

المراد من كون العدد زائداً أو ناقصاً أو مساوياً كون الكسور المتصورة في العدد من الكسور التسع زائدة أو ناقصة أو مساوية.

مثال الزائدة: العدد ١٢ فيه من الكسور المتصورة: $\frac{١}{٢}$، $\frac{١}{٣}$، $\frac{١}{٤}$، $\frac{١}{٦}$، ومجموعها = ٦+٤+٣+٢=١٥ وهو أكبر.

مثال الناقصة: العدد ٨ فيه من الكسور المتصورة: $\frac{١}{٢}$، $\frac{١}{٤}$، $\frac{١}{٨}$، ومجموعها = ٤+٢+١=٧ وهو أقل.

=

فإنه حُكم فيها بأن هذا الجمعَ لا يجتمع على العدد[١]، ولا يخلو العددُ عن أحدها[٢][٣].

وفيه نظر؛ لأن عينَ أحد أجزاء الحقيقية[٤] يستلزم نقيضَ الآخر؛ لامتناع الجمع، وبالعكس[٥]؛ لامتناع الخلو، فلو تركَّبت[٦] الحقيقية[٧] من ثلاثة أجزاءٍ فصاعداً يلزم الخلف؛ لأنه في المثال[٨] المذكور، وهو قولُنا: العدد إما زائد أو ناقص أو مساو، يلزم أن يَستلزِمَ[٩] كونُه زائداً كونَه غير ناقص؛ لأنه نقيضُ ناقص[١٠]، ويستلزم[١١] كونُه غيرَ ناقص كونَه مساوياً[١٢]، وينتج من هذا أن

= مثال المساوية: العدد ٦ فيه من الكسور المتصورة: $\frac{١}{٢}$، $\frac{١}{٣}$، $\frac{١}{٦}$، ومجموعها = ٣+٢+١=٦ وهو مساوٍ.

(١) في (ج): «عدد واحد».

(٢) في (ب): «أحد منها» وفي (ج): «ولا يخلو عن أحدهما».

(٣) ومثال مانعة الجمع: إما أن يكون هذا الشيء الأبيض ثلجاً أو قطناً أو عاجاً.
ومثال مانعة الخلو: هذا الشيء إما أن يكون لا إنساناً أو لا فرساً أو لا حماراً.

(٤) في (ج): «الحقيقة».

(٥) قوله: «لامتناع الجمع وبالعكس» ساقط من (ج).

(٦) في (ج): «يتركب».

(٧) في (أ) و(ج): «الحقيقة».

(٨) في (ج): «مثال».

(٩) في (ج): «تستلزم».

(١٠) قوله: «لأنه نقيض ناقص»ليس في (ب) و(ج).

(١١) في (ج): «وتستلزم».

(١٢) في (ب): «متساوياً»، وكذا في المواضع اللاحقة.

يستلزمَ[١] كونُه زائداً كونَه مساوياً، وقد كان[٢] بينهما منعُ الجمع لكون[٣] المنفصلة حقيقيةً[٤]، هذا خلف[٥].

وأيضاً يلزم أن يستلزمَ كونُه غيرَ زائد كونَه[٦] ناقصاً، ويستلزمُ كونُه ناقصاً كونَه غير مساو، وينتج من هذا أن يستلزمَ[٧] كونه غير زائد كونَه غير مساو، وقد كان بينَهما منع الخلو أيضاً؛ لكون[٨] المنفصِلة حقيقية[٩]، و[١٠]هذا خلف.

بل الحق أن الحقيقيَّة[١١] تتركب من[١٢] حملية ومنفصِلة، كقولنا: هذا العدد

---

(١) في (ج): «أن يكون تستلزم».
(٢) في (ب): «يكون».
(٣) في (ج): «لكونه».
(٤) قوله: «حقيقية» من (ب)، وفي (أ) و(ج): «حقيقة».
(٥) جواب الإشكال: إن أريد أن الحقيقية لا تتركب من أكثر من جزئين مطلقاً فلا نسلم ذلك، والدليل أيضاً لا يدل عليه وإن أريد أن الحقيقية يمتنع تركيبها من أكثر من جزئين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي فمسلم. لكن هذا لا ينافي جواز تركيب الحقيقية من أكثر من جزئين في الجملة. فلا مانع من أن تقول: العدد إما زائد أو ناقص أو مساو، عند قصد الحكم بأن هذا الجميع لا يجتمع على عدد واحد، ولا يخلو العدد عن واحد من هذا الجميع، من غير إيقاع الانفصال بين كل جزئين من هذا الجميع. فعلى هذا لا تتعدد المنفصلة أي لا تكون مركبة، من قضيتين.
(٦) قوله: «غير زائد كونه» ساقط من (ج).
(٧) زاد في (ج): «أن يشا يستلزم» والكلمة الزائدة غير منقطة في (ج).
(٨) في (ج): «لكونه».
(٩) قوله: «حقيقية» من (ب)، وفي (أ) و(ج): «حقيقة».
(١٠) الواو ليست في (ب) و(ج).
(١١) قوله: «الحقيقية» من (ب)، وفي (أ): «الحقيقة»، وكذا في بعض المواضع اللاحقة.
(١٢) في (ج): «عن».

إما أن يكونَ مساوياً[١] لذلك[٢] العدد أو زائداً عليه أو ناقصاً[٣] عنه، فالجزءُ[٤] الثاني؛ أعني قولَه: أو زائداً عليه أو ناقصاً[٥] منفصلة، والجزء الأول حَملية، وأصل[٦] هذا[٧]: العدد إما مُساوٍ لذلك[٨] العدد أو غيرُ مساو له، لكن إذا لم يكن[٩] مساوياً له كان زائداً[١٠] عليه، أو ناقصاً عنه، فلمّا كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الـحَمْلية أقيمت مُقامها، فظُنَّ[١١] أنها مركبة[١٢] من[١٣] ثلاثة أجزاء، ولكنها بالحقيقة مركبة من الحملية والمنفصلة كما عرفت، فلا تتركب الحقيقية[١٤] إلا من جزأين.

---

(١) في (ب) و(ج): «متساوياً».

(٢) قوله: «هذا العدد إما أن يكون مساوياً لذلك» ساقط من (ج).

(٣) في (ج): «ناقص».

(٤) في (ب) و(ج): «والجزء».

(٥) في (أ): «أعني قوله أو زائداً...إلخ»، وفي (ج): قوله: «عليه أو ناقصاً» سقط من (ج) وزاد: «اهـ».

(٦) في (ج): «وأصلية».

(٧) قوله: «هذا» ليس في (ب).

(٨) في (ج): «ولذلك».

(٩) في (ج): «يمكن».

(١٠) في (ج): «زيداً».

(١١) في (ب): «فتُظَنُّ».

(١٢) في (ج): «مركب».

(١٣) في (ب) و(ج): «عن».

(١٤) في (ج): «يتركب الحقيقة».

وكذا مانعةُ الخلو، بخلاف مانعةِ الجمع[١]، فإنها قد[٢] تتركب[٣] من[٤] ثلاثة أجزاء فصاعـداً، ولبيانـها طول[٥] لا يليق بهذا الـمختصر، فليُطلب في المطوَّلات[٦][٧].

---

(١) عين أحد أجزاء مانعة الجمع يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما. ونقيض أحد أجزائها لا يستلزم عين الآخر لجواز الخلو بينهما.
وفي مانعة الخلو: نقيض أحد أجزائها يستلزم عين الآخر، لامتناع الخلو. وعينُ أحدهما لا يستلزم نقيض الآخر، لجواز الجمع بينهما.

(٢) قوله: «قد» زيادة من (ب) و(ج).

(٣) في (ج): «يتركب».

(٤) في (ب) و(ج): «عن».

(٥) في (ب): «فلبيانها كلام طويل».

(٦) في (ج): «فصاعداً ولبيانها طول الكلام يليق في هذا لمختصر فيُطلب من المطوَّلات».

(٧) حاصل الاعتراض:
كل واحد من أجزاء الحقيقة يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو.
فلو تركبت الحقيقية من أكثر من جزأين يلزم:
إما ـ جواز اجتماع جزأيها.
أو ـ جواز ارتفاع جزأيها.
مثلاً:
قد يقال: إذا صدق الزائد، كذب الناقص، فحينئذ إما أن يصدق المساوي أو لا يصدق.
فإن صَدَقَ: يلزم اجتماع الجزأين (الزائد والمساوي) فلا يكون بينهما منع الجمع.
وإن لم يصدق: يلزم ارتفاع الجزأين (المساوي والناقص) فلا يكون بينهما منع الخلو.
أو يقال: كونه زائداً يستلزم كونه غير ناقص لامتناع الجمع، وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساوياً لامتناع الخلو.
فينتج أن كونه زائداً يستلزم كونه مساوياً، فلا يكون بينهما منع جمع.
وأيضاً يستلزم كونُه غير زائد كونَه ناقصاً ويستلزم كونه ناقصاً كونَه غير مساوٍ فينتج أن كونه غير =

[التناقض في القضايا]

قال:

(والتناقض: هو اختلافُ القضيتَين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكونَ[١] إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، كقولنا: زيدٌ كاتب وزيد ليس بكاتب).

أقول[٢]: من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض، وهو: اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي لذاته أن تكون[٣] إحداهما ـ أي إحدى القضيتين[٤] ـ صادقةً والأخرى كاذبة.

كقولنا: زيدٌ كاتب، زيد ليس بكاتب، فإن هاتَين القضيتَين اختلفتا بالإيجاب والسلب اختلافاً، بحيث[٥] يقتضي لذاته أن تكون[٦] إحداهما صادقة والأخرى كاذبة، على حَسَب الواقع.

= زائد يستلزم كونه غير مساوٍ، فلا يكون بينهما منع الخلو، بل عند تركب الحقيقية من أكثر من جزئين تتعدد المنفصلة:

مثلاً: إذا قلنا العدد إما زائدٌ أو ناقص أو مساوٍ، فهذه منفصلتان حقيقيتان على معنى أن العدد إما زائد أو غيره، وغيره إما ناقص أو مساوٍ.

(١) في (ج): «يكون».

(٢) قوله: «أقول» ساقط من (ج).

(٣) في (ج): «يكون».

(٤) قوله: «القضيتين»زيادة من (ب) و(ج).

(٥) قوله: «بحيث» ساقط من (ج).

(٦) في (ج): «يكون».

وقولـه[١]: «اختلاف» جنسٌ يتنـاول الاختـلافَ الواقـع بين قضيتَيـن، ومفردَين[٢]، ومفرد وقضية.

وقوله: «قضيتَين» يُـخرج[٣] الاختلاف الواقع بين غير قضيتين.

وقوله: «بالإيجاب والسلب» يُـخرج الاختلاف[٤]بالاتصال والانفصال[٥]، والاختلاف بالكلية والجزئية، والاختلاف بالعدول والتحصيل، وغير ذلك.

وقوله: «بحيث يقتضي»إلخ[٦] يُـخرج[٧] الاختلاف بالإيجاب والسلب، لكن لا[٨] بحيث يقتضي صدقَ إحداهُما وكذبَ[٩] الأخرى، نحو: زيدٌ ساكن، زيد ليس بمتحرِّك؛ لأنهما صادقتان[١٠].

وقوله: «لذاته» يُخرج الاختلافَ بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي صدقَ إحداهُما وكذبَ[١١] الأخرى، لكن لا لذات ذلك[١٢] الاختلاف، نحو زيدٌ إنسان،

---

(١) الواو في لفظة: «وقوله» زيادة من (ب)، وكذا فيما بعدها، وفي (ج) في هذا الموضع فقط.

(٢) في (ج): «ومفرد بين».

(٣) في (ب): «أخرج»، وكذا في الموضع التالي، وفي (ج) في هذا الموضع فقط.

(٤) من قوله: «الواقع بين غير قضيتين» إلى هنا سقط من (ج).

(٥) في (ج): قوله: «الانفصال» مكررة مرتين.

(٦) قوله: «إلخ» ليس في (ب) و(ج).

(٧) في (ج): «اخرج».

(٨) قوله: «لا» ساقط من (ج).

(٩) في (ج): «كذب» بغير واو.

(١٠) في (ج): «لأنها صادقان».

(١١) في (ج): «كذب» بغير واو.

(١٢) قوله: «لا لذات ذلك» ساقط من (ج).

زيدٌ[١] ليس بناطق، فإن الاختلافَ بين هاتين القضيتَين إنما يقتضي[٢] أن تكونَ إحداهما[٣] صادقةً والأخرى كاذبة بالواسطة[٤]؛ لأن قولنا: زيد ليس بناطق، في قوَّة قولنا: زيد ليس بإنسان، أو لأن قولَنا: زيدٌ إنسان، في قوّة قولنا: زيدٌ ناطق، فيكون ذلك التناقضُ[٥] بواسطة لا لذاته.

قال:

(ولا يتحقق ذلك إلا بعدَ اتفاقهما في الموضوعِ والمحمولِ والزمانِ والمكانِ والإضافةِ والقوةِ والفعلِ والجزءِ والكلِّ والشرط.

ونقيض الموجَبة الكلية إنما هي[٦] السالبةُ الجزئية، كقولنا: كلُّ إنسانٍ حيوان، وبعضُ الإنسان ليس بحيوان.

ونقيضُ السالبة الكلية إنما هي الموجَبة الجزئية، كقولنا[٧]: لا[٨] شيءَ من الإنسان بحيوان، وبعض[٩] الإنسانِ حَيَوان).

أقول: القضيَّتان[١٠] اللتان بينهما يقع التناقض لا يخلو من أن تكونا

---

(١) في (ج): «وزيد».

(٢) في (ج): «أن يقتضي».

(٣) في (ج): «أن يكون أي القضيتين إحداهما».

(٤) قوله: «بالواسطة» زيادة من (ب).

(٥) قوله: «التناقض» ليس في (ب) و(ج).

(٦) في (ج): «صح».

(٧) من قوله: «ونقيض السالبة الكلية» إلى هنا ساقط من (ج).

(٨) في (ج): «ولا».

(٩) في (أ): «أو بعض».

(١٠) في (ج): «القضيّات».

مخصوصتَين[١] أو محصورتَين أو مهملتَين، فإن كانتا مخصوصتَين فلا يتحقق التناقض بينهما[٢] إلا بعد اتفاقهما في ثماني وحدات.

الأولى: وحدة الموضوع؛ لأنهما[٣] لو اختلفتا في هذه الوحدة لم تتناقضا[٤]، نحو عمرو قائم، زيد ليس بقائم[٥]؛ لحصول صدقِهما معاً، وكذبهما معاً[٦].

والثانية: وحدة المحمول، إذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا[٧]، نحو: زيدٌ كاتب، زيد ليس بشاعر[٨].

والثالثة[٩]: وحدة الزمان، إذ لو اختلفتا[١٠] فيها لم تتناقضا، نحو: زيدٌ قائم ليلاً، زيد[١١] ليس قائماً[١٢] نهاراً.

---

(١) في (ج): «يكونا أي: القضيتين مخصوصتين».

(٢) قوله: «بينهما» ساقط من (ج).

(٣) في (ج): «لأنها».

(٤) في (ج): «يتناقضا».

(٥) في (ب) و(ج) تبديل عمرو بزيد.

(٦) من قوله: «لحصول...» إلى هنا ليس في (أ) ولا في (ب)، وهي في (ج) باستثناء كلمة: «لحصول». في (ج): «لجواز».

(٧) في (ج): «تتناقض».

(٨) من قوله: «نحو» إلى هنا من (ب)، والمذكور في (أ): «نحو: زيد ليس بقائم»، وفي (ج): «نحو: زيد كاتب، وزيد ليس بشاعر».

(٩) في (ج): «والثالث».

(١٠) في (ج): «ختلفا».

(١١) في (ج): «وزيد».

(١٢) في (ج): «بقائم».

والرابعة: وحدة المكان، لأنهما[١] لو اختلفتا[٢] فيها لم تتناقضا، نحو: زيدٌ قائمٌ في الدار، زيد[٣] ليس بقائمٍ في السوق.

والخامسة: وحدة الإضافة؛ لأنهما[٤] لو[٥] اختلفتا فيها لم يتحقق[٦] التناقض، نحو: زيد أبٌ لعمرو[٧]، وزيد ليس بأبٍ لبكر.

والسادسة: وحدة القوة والفعل؛ لأنهما[٨] لو اختلفتا فيها بأن تكونَ النسبة في إحداهما بالقوة، وفي الأخرى بالفعل، لم تتناقضا، نحو: الخمرُ في الدَّنِّ مُسْكِرٍ؛ أي[٩]: بالقوة، الخمر في الدَّنِّ ليس بمُسْكِرٍ، أي: بالفعل[١٠].

والسابعة: وحدة الكل والجزء؛ لأنهما إذا اختلفتا في الكل والجزء[١١] لم يتحقق التناقض، نحو: الزنجيُّ أسود؛ أي: بعضُه[١٢]، الزنجي ليس بأسود، أي: كله.

---

(١) في (ج): «لأنها».

(٢) في (ب) و(ج): «عند اختلافهما».

(٣) في (ج): «وزيد».

(٤) في (ج): «لأنها».

(٥) في (ب): «إذا».

(٦) في (ج): «تتحقق».

(٧) في (ج): «لعمر».

(٨) في (ج): «لأنها».

(٩) لفظة: «أي» في هذا الموضع وما بعده زيادة من (ب)، وفي (ج) في هذا الموضع فقط.

(١٠) في (ج): «الخمر ليس في الدن مسكر بالفعل».

(١١) في (ج): «الكلي والجزئي لأنها لو اختلفتا في الكلي والجزئي».

(١٢) في (ج): «بعض».

والثامنة: وحدة الشرط، لعدم التناقض بين النقيضَين[١] عند اختلاف الشرط[٢]، كقولنا: الجسمُ مُفرِّق للبَصَر، أي بشرط كونه أبيض، الجسمُ ليس بمُفرِّق للبَصَر، أي بشرط كونِه أسود.

وإذا عرفتَ هذا فاعلمْ أن القضيتين إذا كانت إحداهُما موجَبة كلية، ينبغي أن تكون[٣] الأخرى سالبة جزئية.

وإذا كانت سالبةً كلية كانت الأخرى موجبة جزئية.

فنقيضُ الموجبة الكلية إنما[٤] هي السالبةُ الجزئية، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان.

ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية، كقولنا: لا شيء من الإنسان بحيوان، وبعض[٥] الإنسان حيوان[٦].

ولِـمِّـيَّـة[٧] هذا ستأتي[٨] في المحصورات.

والحق أن إيراد المصنف هذا؛ أي قولُه: «ونقيض الموجبة الكلية»... إلخ،

---

(١) في (ج): «القضيتين».
(٢) في (ج): «اختلا شرط».
(٣) في (ج): «يكون».
(٤) قوله: «إنما» زيادة من (ب) و(ج).
(٥) في (ب): «بعض» بغير واو.
(٦) في (ج): «من الحيوان».
(٧) قوله: «ولِـمِّيه» من (ب) و(ج)، وهي الصواب، وفي (أ): «وكلية».
(٨) في (ج): «سيأتي».

هاهنا[١]، ليس في محلِّه[٢]، وإنمـا محله[٣] بعد تحقُّق المحصورات[٤].

قال:

(والمحصورات[٥] لا يتحقَّق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما في الكمية؛ لأنَّ الكليتين قد تكذبان، كقولنا: كلُّ إنسان كاتبٌ ولا شيءَ من الإنسان بكاتب، والجزئيتَين قد تصدُقان، كقولنا: بعضُ الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب[٦]).

أقول: إن[٧] كانت القضيتان[٨] محصورتَيـن، لا يتحقَّـقُ التناقضُ بينهمـا إلا بعد اختلافهما في الكمية؛ أي[٩]: الكلية والجزئية، بأن تكونَ[١٠] إحداهما كلية، والأخرى جزئيَّـة، وهذا إنمـا يكونُ بعد اتفاقهما في الوِحدات المذكورة، فلو قُيد بعد قوله: في الكمية، بقولنا[١١]: أيضاً[١٢]، لكان أولى لتكونَ الإشارة[١٣]

(١) في (ج): «اهـ هنا».
(٢) في (ب): «موضعه»، وكذا في التي تليها، وفي (ج) في هذا الموضع فقط.
(٣) قوله: «وإنما محله» ساقط من (ج).
(٤) في (ج): «تحقيق المحصورة».
(٥) في (ج): «المحصورات» بغير واو.
(٦) من قوله: «لا يتحقق التناقض بينهما» إلى هنا سقط من (ج) وزاد: «اهـ».
(٧) في (ج): «إذا».
(٨) في (ب): زيادة «المتناقضتان»، وفي (ج): «القضيات المتناقضتان».
(٩) قوله: «الكمية أي» ساقط من (ج).
(١٠) في (ج): «يكون».
(١١) في (ج): «في الكلية والجزئية بقولنا».
(١٢) أي: كاتفاقهما في ثماني وحدات.
(١٣) في (ج): «ليكون إشارة».

إليه، أعني اتفاقهمــا في الوحدات المذكورة[١].

وإنما قلنا إنه لم يتحقَّق التناقض في المحصورتَين إلا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية؛ لأن[٢] الكُلِّيتَين قد تكذبان، كقولنا: كل إنسان كاتب، ولا[٣] شيء من الإنسان بكاتب، والجزئيَّـتَين قد تصدُقان، كقولنا: بعض الإنسان كاتب، وبعض الإنسان ليس بكاتب.

فنقيضُ الكلية الجزئيةُ لا الكلية[٤]، وبالعكس، أعني: نقيضُ الجزئية الكلية لا الجزئية[٥].

وإن كانت القضيَّتان[٦] مهملتَـيْـن فحكمُهُمـا[٧] حكمُ المحصورتين؛ لأن المهملات من[٨] المحصورات في الحقيقة[٩]؛ من حيث إِنها في قوة الجزئيات.

[العكس في القضايا]

قال:

---

(١) في (ج): «المذكورات».

(٢) قوله: «لأن» سقط من (أ).

(٣) في (ج): «لا» بغير واو.

(٤) في (ج): «الجزئية الكلية لا الجزئية».

(٥) في (ج): «أعني: نقيض الكلية الجزئية لا الكلية».

(٦) في (ج): «القضيات».

(٧) في (ج): «فحكمها».

(٨) في (ج): «في».

(٩) في (ج): «حقيقة».

(العكس: وهو أن يصير[١] الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً، مع بقاء السلبِ والإيجابِ بحاله، والصدق والكذب بحاله[٢]).

أقول: من تلك[٣] الاصطلاحاتِ المذكورة[٤] العكس، وهو عبارةٌ عن أن يصيرَ الموضوع في القضية محمولاً، والمحمولُ موضوعاً، مع بقاء الكيْف، أي: السلبِ والإيجاب، أي: إن كانَ الأصلُ موجباً كان العكس أيضاً كذلك، وإن كان سالباً كان العكسُ أيضاً كذلك[٥]، ومع بقاءِ الصدق والكذب[٦]، أي: إن كان الأصلُ صادقاً بأيِّ وجه، كان العكس أيضاً كذلك، وإن كان كاذباً كان العكسُ أيضاً كذلك[٧].

كما إذا أردنا أن نعكسَ قولنا:كل إنسان[٨] حيوان، جَعَلْنا الجزءَ الأول[٩] ثانياً والثانيَ أولاً، وقلنا[١٠]: بعض الحيوان إنسان، وإذا[١١] أردنا أن نعكسَ قولنا: لاشيء من الإنسان بِحَجَر، قلنا: لاشيء من الحَجر بإنسان.

---

(١) في (أ): «تصير». وكذا فيما بعدها.

(٢) من قوله: «وهو أن يصير الموضوع» إلى هنا سقط من (ج)، وزاد: «اهـ».

(٣) قوله: «تلك» ساقط من (ج).

(٤) في (ج): «الاصطلاحات المنطقية المذكورة».

(٥) من قوله: «وإن كان» إلى هنا زيادة من (ب) و(ج) لكن بزيادة: «وإن كان الأصل سالباً»، وسقطت من (أ).

(٦) كذا في (ب): وفي (أ): «التصديق والكذب».

(٧) من قوله: «ومع بقاء الصدق والكذب» إلى هنا سقط من (ج).

(٨) في (ج): «الإنسان».

(٩) في (ج): «أول».

(١٠) في (ج): «قلنا» بغير واو.

(١١) في (ج): «إنسان وإلا وإذا».

ولو قال المصنف[١]: العكس: هو جعل الجزء الأول من القضية ثانياً، والثاني[٢] أولاً لكان أصْوَب[٣]؛ لأنَّ ما هو الموضوع لا يصيرُ محمولاً أصلاً[٤]، وما هو المحمولُ لا يصير موضوعاً أصلاً[٥]، ولئِنْ سلَّمْنا ذلك، لكن يخرج[٦] عن[٧] التعريف المذكور[٨] عكس الشرطيات، وإنما اعتُبر[٩] بقاء السلب والإيجاب؛ لأنهم تتبعوا[١٠] القضايا فلم[١١] يجدوها في الأكثر بعد الجَعْل[١٢] المذكور صادقةً لازمة للأصل[١٣] إلا[١٤] موافِقة لها في السلب والإيجاب[١٥]، وإنما اعتُبر[١٦] بقاء

---

(١) قوله: «المصنف» سقط من (ج).

(٢) في (ج): «والجزء الثاني».

(٣) في (ج): «أصوى».

(٤) قوله: «أصلاً»ليس في (ب).

(٥) في (ج): «أصلاً موضوعاً».

(٦) في (أ): «يتخرج».

(٧) في (ج): «من».

(٨) قوله: «المذكور» سقط من (ج).

(٩) في (ج): «عبر».

(١٠) في (ج): «والإيجاب للأصل لأنهم تبعوا».

(١١) في (ج): «ولم».

(١٢) في (ج): «جعل».

(١٣) قوله: «للأصل» ليس في (ب).

(١٤) في (ج): «اللاللا» هكذا مرسومة.

(١٥) في (ج): «في الإيجاب والسلب».

(١٦) في (ج): «عبر».

الصدق لو فُرض صدقها[١]؛ لأن العكس لازم[٢] للقضية، فلو[٣] فُرض صدقها[٤] يلزمُ صِدْقُ العكس، وإلا لزم[٥] صِدْقُ الملزوم بدون صدق اللازم، وصدق الملزوم دون[٦] صدق اللازم مُستحيل[٧][٨].

ولم يُعتبر[٩] بقاء الكذب؛ لأنه لا[١٠] يلزم مِنْ كذب[١١] الملزوم كَذِبُ اللازم[١٢]، فإن قولنا[١٣]: كلُّ حيوان إنسانٌ كاذب، مع صدق عكسه[١٤] الذي هو قولنا: بعض الإنسان حيوان، فعلى هذا قول المصنف: والكذب[١٥] لا يكون إلا خطأ.

---

(١) قوله: «لو فرض صدقها» ساقط من (ج).

(٢) في (ج): «لازمة».

(٣) في (ب): «لو».

(٤) هنا في (أ): «بدون العكس». والصواب: «بدونها» كما في (ب).

(٥) في (ج): «يلزم».

(٦) في (ج): «بدون».

(٧) في (ج): «محال».

(٨) في (ب): «وإلا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو مستحيل».

(٩) في (ج): «يتعبر».

(١٠) قوله: «لا» سقط من (ج).

(١١) في (ج): «الكذب».

(١٢) في (أ): «لأنه لا يلزم من الكذب الملزوم».

(١٣) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «قلنا».

(١٤) في (ج): «العكس».

(١٥) في (ب): «والتكذيب» وفي (ج) بغير واو.

قال:

(والموجبة[١] الكلية لا تنعكس كلية؛ إذ يَصدق قولنا: كل إنسان حيوان، ولا يصدق كل حيوان إنسان، بل تنعكس جزئية؛ لأنا إذا قلنا: كل إنسان حيوان، يصدُق: بعضُ الحيوان إنسان، فإنا[٢] نجد شيئاً معيناً موصوفاً بالإنسان والحيوان، فيكونُ بعض الحيوان إنساناً[٣]).

أقول: القضيةُ التي تكون[٤] موجَبة كلية[٥] لا يلزم أن تنعكسَ كلية[٦]، بل يلزمُ أن تنعكس جزئية، أما عدمُ انعكاسها كلية، فلئلا ينتقضَ بمادة يكون[٧] المحمولُ فيها أعمَّ من الموضوع، وعند الانعكاس[٨] يلزمُ صدقُ الأخص على كل[٩] أفراد[١٠] الأعمّ، وهو مُحال، مثلاً يصدق قولنا: كل إنسان حيوان، ولا[١١] يصدُق كل حيوان إنسان، وإلا لزم[١٢] أن يصدق الإنسان الذي هو الأخص على كل الحيوان الذي هو الأعمّ، وهو محال.

---

(١) في (ج): «الموجبة» بغير واو.

(٢) في (أ): «كأنا».

(٣) من قوله: «إذ يصدق قولنا كل إنسان» إلى هنا سقط من (ج)، وزاد: «اهـ ا».

(٤) في (ج): «القضية الكلية التي يكون».

(٥) قوله: «كلية» ليس في (ب) و(ج).

(٦) هنا في (أ): وقع سهواً بعد هذه الكلمة: «بل يلزم أن تنعكس كلية».

(٧) في (ج): «تكون».

(٨) في (ج): «انعكاسها».

(٩) في (أ) زيد هنا: «حيوان».

(١٠) قوله: «أفراد» زيادة من (ب) و(ج).

(١١) في (ج): «لا» مكررة.

(١٢) في (أ) و(ج): «يلزم».

وأما انعكاسُها جزئية فلأنّا[1] إذا قلنا: كلُّ إنسان حيوان، فإنا[2] نجدُ شيئاً موصوفاً[3] بالإنسان والحيوان هو[4] ذاتُ الإنسان، فيكونُ بعض[5] الحيوان إنساناً[6]، هذا ما ذكره المصنِّف[7] في تعليل انعكاسِها جزئية، والأَوْلى فيه[8] أن يقال[9]: إذا[10] صَدَق كلُّ إنسان حيوان، لزم مما صَدقه[11] أن يصدُق: بعض الحيوان إنسان، وإلا يصدُق[12] نقيضُه، وهو: لا شيء من الحيوان بإنسان، فيلزم المنافاة بين الإنسان والحيوان، فيصدُق: ليس بعضُ الإنسان بحيوان[13]، وقد كان الأصل: كل إنسان حيوان، هذا خلف، أو يضمُّ[14] ذلك النقيضَ إلى الأصل

---

(١) في (ج): «فلأن».

(٢) قوله: «فإذا» ليس في (ب) و(ج).

(٣) في (ج): «شيئاً معيناً موصوفاً».

(٤) في (ج): «وهو».

(٥) في (ج): «فيكون العكس بعض».

(٦) في (ج): «إنسان».

(٧) في (ج): «ما ذكرناه المصنف».

(٨) قوله: «فيه» ليس في (ب).

(٩) (كل إنسان حيوان) لزم (بعض الحيوان إنسان) وإلا... يصدق نقيض العكس وهو (لا شيء من الحيوان بإنسان) فيصدق (ليس بعض الإنسان بحيوان) لأنها متداخلة مع النقيض.

(١٠) في (ج): «والأولى يقال فيه إذا».

(١١) قوله: «مما صدقه» ليس في (ب) و(ج).

(١٢) في (ب): «لزم صدق» وفي (ج): «وإلا لصدق».

(١٣) في (ج): «الحيوان».

(١٤) في (ج): «نضم».

لينتجَ سلبُ الشيء عن نفسه، وهو ليس بجائز[١]، وهكذا[٢] نقول[٣]: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بإنسان، ينتج من الشكل الأول: لا شيء من الإنسان بإنسان، وهو محال.

قال:

(والموجبة[٤] الجزئية أيضاً تنعكس جزئيةً بهذه الحجة).

أقول[٥]: القضية الموجَبة الجزئية أيضاً تنعكس موجَبة جزئية، كما أنَّ القضية الموجبة[٦] الكلية تنعكسُ إليها، والحُجة هاهنا كالحجة التي ذكرناها فيها[٧]، فإنه إذا صَدَق: بعضُ الحيوان إنسان، يلزم أن يصدُق: بعض الإنسان حيوان؛ لأنا نجد هاهنا[٨] شيئاً معيَّناً[٩] موصوفاً بالحيوان والإنسان، فيكون بعض الإنسان حيواناً.

أو نقولُ على تقدير صدق قولنا: بعض الحيوان إنسان، يلزمُ أن يصدق:

---

(١) في (ب) و(ج): «وهو محال».

(٢) الواو في قوله: «وهكذا» زيادة من (ب).

(٣) قوله: «نقول»ليس في (ب).

(٤) قوله: «الموجبة» ساقط من (ج).

(٥) قوله: «أيضاً تنعكس جزئية بهذه الحجة، أقول» سقط من (ج).

(٦) قوله: «الموجبة»ليس في (ب) و(ج).

(٧) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «تنعكس إليها هاهنا كالحجة التي ذكرناها فيها فإنه... إلخ». والمراد بقوله: هاهنا: الموجبة الجزئية. والمراد بالضمير في قوله: فيها: أي الموجبة الكلية.

(٨) قوله: «هاهنا» سقط من (ج).

(٩) قوله: «معيَّناً» زيادة من (ب).

بعضُ الإنسان[١] حيوان، وإلا لصدق نقيضُه[٢] وهو[٣]: لا شيءَ من الإنسان بحيوان، ويلزمُه[٤] لا شيءَ من الحيوان بإنسان، وقد كان الأصل: بعضُ الحيوان إنسان، هذا خلف، فيلزمُ بطلانُ الأصل الذي هو الملزوم؛ لأن بطلانَ اللازم مستلزِمٌ بطلانَ الملزوم[٥]، أو يُضم[٦] هذا النقيضُ[٧] اللازم إلى الأصل حتى يلزمَ سلبُ الشيء عن نفسه، كما مرَّ.

قال:

(والسالبةُ الكلية تنعكس سالبة[٨] كلية، وذلك بيِّنٌ بنفسه، فإنه إذا صَدَق قولُنا: لا شيءَ من الإنسان بحجر، صَدَق: لا شيءَ من الحجر بإنسان[٩]).

أقول: السالبةُ الكلية يلزم أن تنعكسَ سالبة كلية، وذلك أي: انعكاسها إلى السالبة الكلية بَيِّـن بنفسه؛ لأنه إذا صَدق: لا شيءَ من الحجر بإنسان يلزمُ أن يصدُق: لا شيءَ من الإنسان بحَجَر، وإلا لصدق نقيضُه، وهو: بعضُ الإنسان

---

(١) في (ج): «بعض الحيوان الإنسان» وحول كلمة: «الحيوان» يوجد دائرة عليها.

(٢) في (ج): «نقيضيه».

(٣) قوله: «هو» زيادة من (ب) و(ج)، وسقطت من (أ).

(٤) في (ج): «ويلزم».

(٥) من قوله: «فيلزم بطلان» إلى هنا سقط من (أ) و (ب) و(ج).

(٦) في (ب): «نضمُّ» وهي ساقطة من (ج).

(٧) قوله: النقيض» سقط من (ج).

(٨) قوله: «سالبة» ليس في (أ).

(٩) من قوله: «تنعكس سالبة كلية» إلى هنا سقط من (ج).

حجر، وينعكسُ[١] إلى قولنا: بعضُ الحجر إنسان، وقد كان الأصل: لا شيءَ من الحجر بإنسان، هذا خلف.

أو يُضم هذا النقيض[٢]، وهو: بعض الإنسان حجر، إلى الأصل؛ لينتج سَلب الشيء عن نفسه، هكذا: بعضُ الإنسان حجر، ولا شيء من الحجر بإنسان، ينتُج[٣] من الشكل الأول: بعضُ الإنسان ليس بإنسان، وهو مستحيل، لصدق قولنا: كل ما هو إنسانٌ فهو[٤] إنسان بالضرورة دائماً[٥].

قال:

(والسالِبة الجزئية لا عكسَ لها لزوماً؛ لأنه يصدُق: بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدُق عكسه[٦]).

أقول: السالِبة الجزئية لا يلزم أن تنعكس، وإلا لانتقض[٧] بمادةٍ يكون الموضوع فيها أعمَّ من المحمول[٨]، فيصدُق سلبُ الأخص عن بعض الأعم، ولا يصدق سلب الأعم عن[٩] بعض الأخص؛..............................

(١) في (ج): «وتنعكس».

(٢) في (ب): «أو نضمه أعني النقيض» و(ج) باستثناء «النقيض» فهي في (ج): «نقيض».

(٣) في (ب): «فينتج».

(٤) قوله: «فهو» زيادة من (ب) و(ج).

(٥) قوله: «دائماً» زيادة من (ب) وفي (ج): «دائماً لضرورة قال».

(٦) من قوله: «لا عكس لها لزوماً» إلى هنا سقط من (ج).

(٧) في (ج): «وإلا ينتقض».

(٨) في (أ): «أعم من بعض الأخص من المحمول!!».

(٩) قوله: «عن» من (ب) و(ج)، وفي (أ): «من».

لأنَّ[١] كل أخص[٢] يستلزم أعمَّ[٣]، فإن قلنا[٤] مثلاً: بعض الحيوان ليس بإنسان كالفرس وغيره، يصدق، ولا يصدُق عكسه، وهو: بعض الإنسان ليس بحيوان، لِصِدْق[٥] نقيضه، وهو: كل إنسانٍ حيوان، وإلا لوُجِد[٦] الكل[٧] بدون جزئه[٨]، وهو محال.

وإنما قُيد بقوله: لزوماً؛ لأنه قد يصدُق العكس في بعض المواد، مثلاً يصدُق: بعض الإنسان ليس بحجر، ويصدق عكسُه أيضاً، وهو: بعض الحجر ليس بإنسان.

[القياس]

قال:

(القياس؛ وهو قولٌ مُؤلَّف من أقوال متى سُلِّمَتْ لزم عنها لِذاتِها قولٌ آخر[٩]).

---

(١) في (ج): «الأخص وهو محال لأن».

(٢) في (ج): «الأخص».

(٣) في (ب) و(ج): «أعمَّه».

(٤) في (ج): «قولنا».

(٥) في (ج): «ليصدق».

(٦) في (ج): «وإلا أي وإن صدق عكسه لوجد».

(٧) قوله: «الكل»ليس في (أ).

(٨) في (ب) و(ج): «الجزء».

(٩) من قوله: «وهو قول مؤلف» إلى هنا سقط من (ج)، وزاد: «اهـ».

أقول: المطلب الأعلى من الاصطلاحات[١] المنطقية المذكورة القياس، ورسموه[٢] بأنه قولٌ مؤلف من أقوال متى سلمت لزم[٣] عنها[٤]؛ أي عن[٥] تلك الأقوال لِذاتـها، قولٌ آخر، كقولنا: العالَم متغيِّـر، وكل[٦] متغيِّرٍ حادث، فإنه مركب[٧] من قولَيْن، إذا سُلِّما[٨] لزم عنهما[٩] لذاتهما[١٠]: العالَم حادث.

والـمُراد من القول أعمُّ من أن يكونَ معقولاً أو ملفوظاً، فالمراد[١١] من الأقوال ما فوق قول واحد[١٢]، ليتناولَ القياسَ[١٣] المؤلَّفَ من قولَين، والقياسَ المؤلف من أقوالٍ فوق[١٤] اثنين، فالقولُ الواحد لا يُسمى قياساً، وإن لزم عنه لذاته قول آخر كعكسه[١٥] المستوي وعكس نقيضه[١٦].

(١) في (ج): «الأعلى أو المقصد الأقصى من الاصطلاحات».

(٢) في (ج): «القياس ورسمو به ورسموه».

(٣) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «لزمها».

(٤) في (ب): «منها».

(٥) قوله: «عن» ساقطة من (ج).

(٦) في (ج): «فكل».

(٧) في (ج): «فإنه قياس مركب».

(٨) في (أ): «سلمنا». وفي (ب) و(ج): «سُلِّمَتا».

(٩) قوله: «عنهما» زيادة من (ب) وفي (ج): «عنها».

(١٠) في (ج): «لذاتها».

(١١) في (ج): «أن يكون ملفوظاً أو معقولاً والمراد».

(١٢) في (ج): «واحدة».

(١٣) في (ج): «ليتناول التعريف القياس».

(١٤) قوله: «فوق» من (ب)، «وليست» في (أ) وفي (ج): «ما فوق».

(١٥) في (ج): «كعكس».

(١٦) العكوس ثلاثة: =

وقوله[١]: «متى سُلِّمَتْ» يُشير[٢] إلى أن تلك الأقوالَ لا يلزم أن تكون[٣] مسلَّمة في نفسها، بل يلزم أن تكونَ[٤] بحيث إذا[٥] سُلِّمت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر؛ ليدخل في التعريف[٦] القياسُ الذي مقدماتُه صادقة، والذي مقدِّماته كاذبة، كقولنا: كل إنسان جماد[٧]، وكل جماد[٨] حمار؛ فإن هذَين القولَين وإن كذبا[٩] في

= ١ـ العكس المستوي: هو تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف لا الكم.
مثاله: (كل إنسان حيوان). عكسه المستوي: (بعض الحيوان إنسان).
٢ـ عكس النقيض الموافق: هو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني منها وعكسه (أي تبديل نقيض الطرفين) مع بقاء الصدق والكيف أي: السلب والإيجاب. وهذا عكس النقيض عند المتقدمين.
مثاله: (كل إنسان حيوان)، (كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان).
٣ـ عكس النقيض المخالف: هو تبديل الطرف الأول بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف. وهذا عكس النقيض عند المتأخرين.
مثاله: (كل إنسان حيوان)، (لا شيء مما ليس بحيوان إنسان).
والمستعمل في العلوم بكثرة عكس النقيض الموافق لا المخالف، والعكس المستوي.

(١) زاد في (ج): «المستوي وعكس كقولنا: كل إنسان حيوان، وعكس نقيضه: وكل ما ليس بحيوان ليس بإنسان، نقيضه: كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان إنسان، وقوله».
(٢) في (ب): «إشارة».
(٣) في (ج): «يكون».
(٤) في (ج): «يكون».
(٥) في (ب) و(ج): «لو».
(٦) كذا في (ب)، وفي (أ) و(ج): «تعريف».
(٧) في (ج): «حمار».
(٨) في (ج): «حمار».
(٩) في (ب): «كانا كاذبين» وفي (ج): «كان».

أنفسهم[١]، إلا أنهما[٢] بحيث لو سلمتا[٣] لزم عنهما لذاتهما أن يكونَ كل إنسان حمارا[٤].

وقوله: «لزم عنها»، يُحترز به[٥] عن الاستقراء والتمثيل؛ لأنهما[٦] وإن سُلم مقدماتهما لكن لا يلزم أن يلزم[٧] عنهما[٨] شيء آخر؛ لإمكان التَّخَلُّف في مدلولهما عنهما[٩].

وقوله: «لذاتها»، يُحترز به عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر، لكن لا لذاتها بل بواسطة مقدِّمة أجنبية[١٠]، كما في قياس[١١] المساواة، وهو ما يتركب من قولَين بحيث يكون متعلِّقُ محمول أولهما موضوع آخر[١٢]، كقولنا: كل «أ»[١٣] مساوٍ لـ«ب»، و«ب» مساوٍ لـ«ج»، فإن هذين القولين[١٤] يستلزمان

---

(١) في (ب) و(ج): «نفسهما».
(٢) في (ج): «أنها».
(٣) في (ب): «سلما».
(٤) في (ب): «أن كل إنسان حمار» وفي (ج): «لزم عنها قول آخر فهو كل إنسان حمار».
(٥) قوله: «به» ساقط من (ج).
(٦) في (ج): «لأنها».
(٧) قوله: «أن يلزم» ليس في (ب) و(ج).
(٨) في (ج): «عنها».
(٩) في (ج): «عنها».
(١٠) في (ج): «جنبية».
(١١) في (ب) و(ج): «القياس».
(١٢) في (ب) و(ج): «الآخر».
(١٣) في (ج): «ألف».
(١٤) في (ج): «هذين إلا قولين».

أن «أ»[١] مساوٍ لـ«ج»، لكن[٢] لا لذاتها[٣]، بل بواسطة مقدمة أجنبية، وهي أن كل مُساوٍ للمساوي مساو لذلك[٤] المساوي[٥].

وإنما قال: «من أقوال»[٦]، ولم يقل: من مقدمات؛ لئلا يلزمَ الدَّور؛ لأنَّ المقدمة قد عرَّفوها بأنها ما جُعلت جزء القياس، فأخذوا[٧] القياس في تعريفها[٨]، فلو[٩] أُخذت هي[١٠] أيضاً في تعريف القياس لزم الدَّور.

قال:

(وهو[١١] إما اقترانيّ، كقولنا: كل جسم مُؤلَّف، وكل مؤلَّف مُحدَث، فكل[١٢] جسم مُحدَث.

وإما استثنائي، كقولنا: إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجود، لكن

---

(١) في (ج): «أن يكون (أ)».

(٢) قوله: «لكن» زيادة من (ب) و(ج).

(٣) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «لذاتها».

(٤) في (ج): «أن كل مساو للمساو للشيء مساو ذلك».

(٥) في (ب) و(ج): «الشيء».

(٦) في (ج): «الأقوال».

(٧) في (ج): «فأخذ».

(٨) في (ج): «تعريفهما».

(٩) قوله: «فلو» من (ب) و(ج)، وفي (أ): «ولو».

(١٠) قوله: «هي» سقط من (ج).

(١١) قوله: «وهو» ساقط من (ج).

(١٢) في (أ): «وكل».

الشمسَ طالعة فالنهار موجود[١]، ولكنَّ النهارَ ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة[٢]).

أقول: القياس ينقسم[٣] إلى قسمين: اقترانيٍّ واستثنائي؛ لأنه إن لم يكن عينُ[٤] النتيجة أو نقيضُها مذكوراً في القياس[٥] بالفعل فهو اقترانيّ، كقولنا: كل جسم مُؤلف، وكل مؤلف مُحدَث، فكلُّ جسمٍ مُحدَث[٦]، وكقولنا[٧]: كلما كانت الشمسُ طالعة فالنهار موجود، وكلما كان[٨] النهار موجوداً[٩] فالأرض مضيئة، ينتُج: كلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئَة.

وإن كان عينُ النتيجة أو نقيضُها مذكوراً فيه بالفعل فهو استثنائي، كقولنا: إن كانت الشمسُ طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، ينتج[١٠]: فالنهار موجود، أو[١١]: لكن[١٢] النهار ليس بموجود، فالشمسُ ليست طالعة[١٣].

---

(١) من قوله: «لكن الشمس» إلى هنا ليس في (أ).

(٢) من قوله: «كقولنا كل جسم مؤلف» إلى هنا سقط من (ج)، وزاد: «اهـ ا».

(٣) في (ب): «منقسم» وفي (ج): «تنقسم».

(٤) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «غير».

(٥) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «فالقياس».

(٦) قوله: «فكل جسم محدث» ليس في (أ)، وهي من (ب): «وكل جسم محدث» وهي أيضاً في (ج).

(٧) في (ج): «كقولنا» بغير واو.

(٨) في (ج): «كانت».

(٩) قوله: «النهار موجوداً» غير واضحة في (ج).

(١٠) قوله: «ينتج» ليس في (ب).

(١١) في (ب): «و».

(١٢) في (ج): «أو نقول لكن».

(١٣) في (ب) و(ج): «بطالعة».

وإنما سُمي الأول اقترانياً لكون الحدود فيه مقترِنة غير مستثناة[١]، وإنما سُمي الثاني استثنائياً[٢] لاشتماله على أداة[٣] الاستثناء[٤].

والـمُراد من[٥] كون عَيْن النتيجة أو نقيضِها مذكوراً بالفعل[٦] في القياس هو أن يكون طرفاها أو طرفا نقيضها مذكورَين بالترتيب الذي هو[٧] في النتيجة.

قال:

(والمكرر[٨] بين مقدمتَي القياس يسمى حداً أوسَط، وموضوع المطلوب يُسمى حداً أصغر، ومحمولُه يسمى حداً أكبر، والمقدمة التي فيها الأصغر تُسمى الصغرى، والتي فيها الأكبر تُسمى الكبرى، وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شَكلاً، والأشكال أربعة؛ لأن الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصُّغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكلُ الأول، وإن كان بالعكسِ فهو الشكل الرابع، وإن كان موضوعاً فيهما فهو الثالث، وإنْ كانَ محمولاً فيهما فهو الثاني، فهذه هي الأشكالُ الأربعة المذكورةُ في المنطق).

---

(١) من قوله: «وإنما سمي» إلى هنا من (ب) و(ج) باستثناء «الحدود فيه» في (ج): «الحدّ ودِقيه»، وليست في (أ).

(٢) في (ج): «استثناءً».

(٣) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «إرادة».

(٤) في (ج): «استثناء».

(٥) قوله: «من» ساقطة من (ج).

(٦) قوله: «بالفعل» ليس في (ب).

(٧) قوله: «هو» ليس في (ب) و(ج).

(٨) الواو في قوله: «والمكرر» من (ب) و(ج)، وليست في (أ).

أقول[١]: اعلمْ أنَّ المشترك المكرر بين مقدمتَي القياس فصاعداً يُسمى حداً أوسط؛ لتوسُّطه[٢] بين طرفَي المطلوب؛ سواء أكان[٣] موضوعاً أو محمولاً أو مقدماً أو تالياً، وقد مر مثالها[٤] آنفاً.

وموضـوعُ المطلوب يُسمى[٥] حـداً أصغـر؛ لأنـه أخـصُّ في الأغلب، والأخص أقل أفراداً[٦] فيكون أصغر، ومحمولُ المطلوب[٧] يُسمى حداً أكبر؛ لأنه أعمُّ في الأغلب، والأعمُّ أكثر أفراداً، فيكون أكبر[٨].

والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الأصغر تسمى الصغرى؛ لاشتمالها على الأصغر، فتكون[٩] ذات الأصغر، وهذا ليس إلا معنى الصُّغرى[١٠]، والمقدمة منها[١١] التي فيها الأكبر تسمى الكبرى؛ لاشتمالها على الأكبر، فتكون[١٢] ذات الأكبر، وهذا ليس إلا[١٣] معنى الكبرى.

---

(١) من قوله: «يسمى حداً أوسط وموضوع» سقط من (ج)، وزاد: «اهـ».
(٢) في (ج): «لتوسط».
(٣) في (ب) و(ج): «كان».
(٤) في (ج): «بيانهما».
(٥) في (ج): «المطلوب ومحمول المطلوب يسمى».
(٦) في (ج): «أفراد».
(٧) قوله: «ومحمول المطلوب» سقط من (ج).
(٨) من قوله: «لأنه أعم» إلى هنا من (ب) و(ج)، وليست في (أ).
(٩) في (ج): «فيكون».
(١٠) في (ج): «الأصغر».
(١١) قوله: «منها» ليس في (ب) و(ج).
(١٢) في (ج): «فيكون».
(١٣) قوله: «إلا» سقط من (ج).

واقتران الصغرى بالكبرى في الإيجابِ والسلب وفي الكلية والجزئية يُسمى قرينة وضرباً، ولم يُذكر المصنف هذا، وهيئَة التأليف أي: الهيئةُ[١] الحاصلةُ من اقتران الصغرى بالكبرى تُسمى شكلاً.

والأشكال أربعة؛ لأن الحد الأوسط:

إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً[٢] في الكبرى فهو الشكل الأول نحو: كل ج ب، وكلُّ ب أ، فكل[٣] ج أ.

وإن كان بالعكس؛ أي إن كان[٤] موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع، نحو: كل ج ب، وكل أ ج، فبعض[٥] ب أ[٦].

وإن كان الحد الأوسط موضوعاً فيهما، أي: في الصغرى والكبرى، نحو: كل ج ب، وكل ج أ، ينتج بعض أ ب[٧]، فهو الشكل الثالث.

وإن كان؛ أي[٨] الحد الأوسط، محمولاً فيهما[٩]، نحو: كل ج ب، ولا شيء

---

(١) في (ج): «هيئة».
(٢) في (ج): «موضوعاً» بغير واو.
(٣) في (ب): وكلُّ وفي (ج): «فينتج».
(٤) قوله: «إن كان» من (ب) و(ج).
(٥) في (ج): «وكل أج فينتج بعض».
(٦) من (ب)، وفي (أ): «كل ب ج و كل أ ب فبعض أ ج».
(٧) كذا في (ب)، وفي (أ): «كل ج ب وكل ج د فبعض ب د» وفي (ج): «كل ج ب وكل ج أ فينتج بعض ب أ».
(٨) قوله: «أي» سقط من (ج).
(٩) في (ب): «في الصغرى والكبرى» وفي (ج): «أي في الصغرى والكبرى».

من أ ب، ينتـج فلا شيء من ج أ[١]، فهو الشكل الثاني[٢].

فهذه هي الأشكال الأربعة المذكورة في المنطق[٣].

قال:

(والشكل الرابع منها بعيدٌ عن الطبع، والذي له عقل سليم وطَبْع مستقيم لا يحتاج إلى رد الثاني إلى الأول، وإنما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتَيه بالإيجاب والسلب[٤]).

أقول: الشكلُ الرابع من هذه الأشكالِ الأربعة المذكورةِ[٥] بعيدٌ عن الطبع جداً؛ ولا يستحصلُ[٦] المطلوب به[٧] إلا بالتعسُّر، وإنما يستحصل[٨] بالأشكال الباقية بالتيسر.

ومن هذه الباقية ما هو أقرب إلى الطبع، وهو[٩] الشكل الأول، والباقية؛ أعني الثاني والثالث والرابع تَرِدُ عند الاحتياج[١٠] إلى الشكل[١١] الأول.

---

(١) كذا في (ب)، وفي (أ): «كل ج د ولا شيء من أ ب، فلا شيء من أ ج».

(٢) في (ج): «فهو الشكل الثاني، نحو كل ج ب ولا شيء من أ ب فينتج لا شيء من ج أ».

(٣) في (ج): «المذكورة الشكل الرابع في المنطق».

(٤) من قوله: «الرابع منها بعيد عن الطبع» إلى هنا سقط من (ج).

(٥) في (ب) و(ج): «من هذه الأشكال الأربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن... إلخ».

(٦) في (ج): «أي لا يشخص».

(٧) قوله: «به» من (ب)، وليس في (أ) و(ج).

(٨) من (ب)، وفي (أ): «يتحصل» وفي (ج): «يشخص».

(٩) في (ب): «هو».

(١٠) في (ج): «الاختلاف».

(١١) قوله: «الشكل»ليس في (ب).

والذي له عقلٌ مستقيم وطبعٌ سليم[١]، لا يحتاج إلى رد الشكل الثاني إلى الأول؛ لأنه أقرب من[٢] الباقيَين[٣] إليه؛ لمشاركته إياه في الصغرى[٤] وهي أشرف المقدمتين؛ لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول[٥]؛ لأن المحمول إنما يُطلب لأجله.

واعْلَمْ أن الشكل الثاني إنما ينتُج إذا كانت مقدمتاه[٦]؛ أي: الصُّغرى والكبرى فيه مختلفتَين[٧] بالإيجاب والسلب؛ أي: بأنْ[٨] كانت إحداهما موجبَة، والأخرى سالبة، وإلا لكانتا إما موجبتَين أو سالبتين.

وأيا ما كان يتحقَّقُ الاختلاف الموجِب للعقم[٩] في النتيجة:

أما إذا كانتا موجبتَين؛ فلأنه يصدُق: كل إنسان حيوان، وكل ناطق[١٠] حيوان، والحق الإيجاب، وهو: كل إنسان ناطق[١١]، وإذا بدَّلنا الكبرى

(١) في (ب) و(ج): «طبع مستقيم وعقل سليم».
(٢) قوله: «من» في (ب) و(ج)، وليست في (أ).
(٣) في (ج): «الباقين».
(٤) في (ب): «صغراه».
(٥) في (ج): «محمول».
(٦) في (ج): «مقدمتان».
(٧) في (ج): «مختلفين».
(٨) في (ب) و(ج): «إذا».
(٩) قوله: «الموجب للعقم»ليس في (ب) و(ج).
(١٠) في (ج): «وكل حيوان ناطق».
(١١) قوله: «وهو كل إنسان ناطق» من (ب)، وليست في (أ) وهي في (ج) بعد قوله: «وكل ناطق حيوان».

فيـه[١] بقولنـا: كل فَـرَس حيـوان، كـان الـحق السلـب[٢].

وأما إذا كانتا سالبتَين؛ فلأنه يصدق: لا[٣] شيءَ من الإنسان بحجر، ولا[٤] شيء من الفرس بحجر، والحق السلب، ولو بدَّلْنا الكبرى وقلنا: لا شيءَ من الناطق بحجـر، كان الحق الإيـجاب، بخلاف ما إذا وُجد[٥] الاختلاف بين المقدمتَين[٦] بالإيجاب والسلب.

ومع هذا الشرط يلزم كُليَّـة الكبرى في هذا[٧] الشكل، وإلا[٨] لاختلفت[٩] النتيجة، كقولنا: لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الحيوان فرس، والحق الإيجاب[١٠]، ولو قلنا[١١]: بعضُ الصاهل[١٢] فـرَس، كان الحق السلب.

هذا على تقدير إيجابِ[١٣] الكبرى، وأما[١٤] على تقدير سلبها؛ فلأنه يصدُق

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) زاد في (ج): «السلب وهو لا شيء من لا إنسان يغرس».

(٣) في (ج): «ولا».

(٤) في (ج): «لا» بغير واو.

(٥) في (ج): «وجدنا».

(٦) في (ج): «مقدمتين».

(٧) في (ج): «هذه».

(٨) في (ج): «وإلّا لزم».

(٩) في (ب): «لاختلف» وفي (ج): «لاختلاف».

(١٠) في (ب): «كان الحق الإيجاب».

(١١) في (ج): «والحق بالإيجاب وهو بعض الإنسان حيوان ولو قلنا».

(١٢) في (ج): «الضاحك».

(١٣) في (أ): «الإيجاب».

(١٤) في (ب): «أما».

قولنا: كل إنسان حيوان، وبعضُ الجسم ليس بحيوان، والحق الإيجاب، وإذا قلنا[١]: بعض الحَجَر ليس بحيوان، كان[٢] الحقُّ السلب، ولم يذكر المصنف هذا الشرط.

قال:

(والشكل الأول[٣] هو الذي جُعل معيار العلوم، فنورده هنا مع ضروبه ليُجعل دستوراً، ويُستنتج[٤] منه المطلوب، وشرط إنتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى، وضروبه المنتجة أربعة:

الضرب الأول كقولنا[٥]: كل جسم مُؤلَّف، وكل مؤلف[٦] مُحدَث، فكل جسم مُحدَث.

الثاني كقولنا: كلُّ جسم مُؤلَّف، ولا شيء من المؤلَّف بقديم، فلا شيء من الجسم بقديم.

الثالث كقولنا: بعضُ الجسم مؤلَّف، وكل مؤلف حادِث، فبعض الجسم حادث.

الرابع كقولنا: بعض الجسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فبعض الجسم ليس بقديم[٧]).

---

(١) في (ج): «وإذا بدلنا الكبرى وقلنا».
(٢) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «لأنّ».
(٣) في (ج): «أول».
(٤) في (أ): «لينتج».
(٥) قوله: «كقولنا» ليس في (أ)، وكذا ما يأتي.
(٦) قوله: «وكل مؤلف» ليس في (أ).
(٧) من قوله: «هو الذي جعل معيار العلوم» سقط من (ج)، وزاد: «إلى آخره».

أقول: لما كان الشكلُ الأول بين الأشكالِ أصلاً[١]، والباقية[٢] مرتدةً إليه عند الاحتياج[٣]، ولهذا لم يُجعل[٤] معيارُ العلوم أولاً إلا ذلك، أورده[٥] المصنف هاهنا مع ضروبه دون[٦] غيره؛ ليُجعل دستوراً، أي: قانوناً لينتج منه المطلوب، وتوطئةً لفهم[٧] الباقية.

وضروبُه المنتجة أربعة؛ لأن القسمة العقلية التامةَ[٨] تقتضي أن تكون[٩] ستة عشر نوعاً[١٠]، فسقط[١١] منها اثنا[١٢] عشر، كما بيَّـنَ في المطوَّلات، وبقي[١٣] أربعة.

الضرب[١٤] الأول: هو أن يكون من موجبتَين كلِّيتَين، والنتيجة موجبَة كلية، كقولنا: كل جسم مُؤلَّف، وكل مؤلَّف مُحدَث، ينتج: كل جسم مُحدَث.

---

(١) في (ب) و(ج): «أصلا بين الأشكال».

(٢) في (ب): «فالباقية».

(٣) في (ج): «الإنتاج».

(٤) في (ب) و(ج): «ما جعل».

(٥) في (ب): «إنما أورده».

(٦) في (ج): «ضروبه المنتجة دون».

(٧) في (ب): «لتفهم» وفي (ج): «لتوهم».

(٨) قوله: «التامة» ليس في (ب) و(ج).

(٩) في (ج): «يكون».

(١٠) قوله: «نوعاً» زيادة من (ب).

(١١) في (ج): «فقط».

(١٢) في (ج): «اثني».

(١٣) في (ج): «وبقي له».

(١٤) في (ج): «اضرب».

والضرب الثاني: أن يكونَ من كليتين[١]، والكبرى سالبة[٢]، والنتيجة سالبة كلية، نحو[٣]: كل جسم مُؤلَّف، ولا شيء من المؤلف بقديم، ينتج: لا شيء من الجسم بقديم.

والضرب الثالث: أن تكونَ[٤] من موجبتين[٥]، والصغرى جزئيَّة، والنتيجة موجبة جزئية، كقولنا: بعض الجسم مُؤلَّف، وكل مؤلف مُحدَث[٦]، ينتج: بعض الجسم مُحدَث.

والضرب الرابع: هو[٧] أن يكون من موجَبة جزئية صغرى، وسالبةٍ كلية كبرى[٨]، والنتيجة سالبة جزئية، كقولنا: بعضالجسم مُؤلَّف، ولا شيء من المؤلف بقديم، ينتج بعض الجسم ليس بقديم[٩].

ومن هذا[١٠] يُعرف أنّ إيجاب الصغرى وكلية الكبرى شرطٌ في الشكل الأول، وإلا لاختلفت[١١] النتيجة.

---

(١) في (ب): «الكليتين».
(٢) في (ج): «سالبة كلية».
(٣) في (ب) و(ج): «كقولنا».
(٤) في (ج): «يكون».
(٥) في (ج): «موجبين».
(٦) في (ب) و(ج): «حادث».
(٧) قوله: «هو» ليس في (ب) و(ج).
(٨) في (ج): «الكبرى».
(٩) في (ب): «والنتيجة به عن الجسم تقديم». وظاهر وجود تصحيف فيها.
(١٠) قوله: «هذا» ساقط من (ج).
(١١) في (ب) و(ج): «لاختلف».

أما الأول؛ فلأنه يَصدُق: لا شيء من الإنسان بفرس، وكل فرس حيوان، والحق الإيجاب[١]، وإذا أَبْدلنا[٢] الكبرى بقولنا: وكل فرس صهال[٣]، فإن[٤] الحقَّ السلب[٥].

وأما الثاني فلأنه يصدُق: كلُّ إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس، والحقُّ السلب[٦]، وإذا قلنا: بعض[٧] الحيوان ضاحِك[٨]، كان الحقُّ الإيجاب[٩].

قال:

(والقياس الاقتراني[١٠] إما مركَّب من حمليَّتَين كما مر، وإما من متَّصِلتَين، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار، موجود، وإن كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة، ينتج: إن كانت الشمس طالعةً فالأرض مضيئة.

وإما من مُنْفصِلتَين، كقولنا: كل عدد فهو إما زَوْج وإما فَرْد، وكل زوج

---

(١) نحو: «كل إنسان حيوان».

(٢) في (ب) و(ج): «بدلنا».

(٣) في (ج): «صائل».

(٤) في (ب) و(ج): «وكل فرس صاهل، كان... إلخ».

(٥) نحو: «لا شيء من الإنسان بصاهل».

(٦) نحو: «كل إنسان ليس بفرس».

(٧) في (ب) و(ج): «وبعض».

(٨) في (ب): «صاهل».

(٩) نحو: «بعض الإنسان ضاحك».

(١٠) في (ج): «الاقترافي».

فهو إما زوج الزوج أو زوج[١] الفرد، ينتُج: كل عدد فهو إما فردٌ أو زوج الزوج أو زوج الفرد.

وإما من حمليَّـةٍ ومتصلة، كقولنا: كلَّما كان هذا إنساناً فهو حيوان، وكل حيوان جسم، ينتج: كلما كان هذا إنساناً فهو جسم.

وإما من حملية ومُنفصِلة، كقولنا: كل عدد إما زوجٌ وإما فرد، وكل زوج فهو منقسم بمتساويَين، ينتج: كل عدد فهو إما فرد أو منقسم بمتساويَين.

أو من مُتصِلة ومُنفصِلة، كقولنا: كلما كان هذا إنساناً فهو حيوان، وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود، ينتج: كلما كان هذا إنساناً فهو إما أبيض أو أسود[٢]).

أقول: لما قَسم المصنف القياس من قبل إلى اقترانيٍّ واستثنائي[٣]، أرادأن يُبين أن كل واحد منهما من أي[٤] شيء يتركب، فقال:

القياس الاقتراني:

إما أن يتركب من[٥] مقدمتَين حمليتين كما مر من قولنا: كل جسم مُؤلف، وكل مؤلف مُحدَث، فإن كلا من[٦] هاتَين المقدمتين حملية[٧].

---

(١) قوله: «الزوج أو زوج» ليس في (أ).

(٢) من قوله: «إما مركب من حمليتين» إلى هنا سقط من (ج)، وزاد: «إلخ».

(٣) في (ب) و(ج): «الاقتراني والاستثنائيّ».

(٤) في (أ): «أي من».

(٥) قوله: «من» سقط من (ج).

(٦) في (ج): «كلاً منهما من».

(٧) في (ج): «حمليتان».

وإما أن يتركب من مقدمتَين شرطيتَين متصلتَين، كقولنا[١]: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإن كان النهار موجوداً فالأرض مضيئة، ينتج من اقتران هاتَين الشرطيتين[٢] المتصلتَين: إن كانت الشمسُ طالعةً فالأرضُ مضيئة.

والمراد من هاتَين[٣] الشرطيتَين[٤] المتصلتين متصلتان لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكر في المطولات.

وإما أن يتركَّب من مقدمتَين شرطيتين منفصلتَين[٥]، كقولنا: كل عددٍ إما زوجٌ أو فرد، وكل زوج فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد، ينتج من هاتين المنفصلتين: العدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد.

وإما أن يتركَّب القياسُ المذكور من مقدِّمة حملية ومقدمة متصلة، سواء كانت الحملية صغرى والمتصِلة كبرى أو بالعكس، كقولنا: كلما كان هذا الشيءُ إنساناً فهو حيوان، وكل حيوان جسم، ينتج من هاتَين المقدمتين اللتين أولاهما متصلة والأخرى حَمْلية: كلما[٦] كان هذا الشيء إنساناً فهو جسم.

وإما أن يتركَّب من مُقدِّمة حملية ومقدمة منفصِلة، سواء كانت الحملية

---

(١) في (ج): «متصلتين موجبتين كقولنا».

(٢) في (ج): «هاتين المقدمتين شرطيتين».

(٣) قوله: «من هاتين» سقط من (ج).

(٤) قوله: «الشرطيتين» زيادة من (ب).

(٥) في (ج): «هاتين المقدمتين المنفصلتين».

(٦) في (ج): «حملية كقولنا: كلما».

صغرى والمنفصلة كبرى أو بالعكس، كقولنا: كلُّ عدد إما[١] زَوج وإما فرد، وكل زَوج فهو منقسم بمتساويين، ينتُج من هاتَين المقدمتَين اللتَين أولاهما منفصلة والأخرى حملية قولنا[٢]: كل عدد فهو إما فرد أو منقسم بمتساويين.

وإما أن يتركب من مقدمة متصِلة ومقدمة منفصلة[٣]، سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصِلة كبرى أو بالعكس، كقولنا: كلما كان هذا الشيءُ إنساناً فهو حيوان، وكل حيوان هو[٤] إما أبيض أو أسود، ينتج من هاتين المقدمتين اللتين أولاهما متصلة والأخرى منفصلة: كلَّما كان هذا الشيءُ إنساناً فهو أبيضُ[٥] أو أسود.

قال:

(وأما القياس الاستثنائي فالشَّرطيَّـةُ الموضوعة فيه إن كانت متصِلة فاستثناءُ عين المقدم ينتج عين التالي، كقولنا: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان فهو حيوان، واستثناء نقيضِ التالي يُنتج نقيضَ المقدم، كقولنا: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه ليس بحيوان فلا يكون إنساناً.

وإن كانت منفصِلة حقيقيـةً فاستثنـاءُ عَين أحد الـجزأين يُنتج نقيضَ الآخر، واستثناء نقيضِ أحدِهما يُنتج عين الآخر، كقولنا: دائمـاً هذا العدد إما

---

(١) في (ج): «عدد فهو إما».

(٢) قوله: «قولنا»ليس في (ب) وفي (ج): «كقولنا».

(٣) في (ج): «مقدمة منفصلة ومقدمة متصلة».

(٤) في (ج): «فهو».

(٥) في (ج): «إما أبيض».

زوج أو فرد، لكنه زوج فليس بفرد، وعلى هذا مانعةُ الجمعِ ومانعةُ الخلوّ[١]).

أقول: لما فَرغ المصنف من بيان[٢] القياس الاقتراني شَرَع في بيان القياس الاستثنائي، فنقول:

القياسُ الاستثنائي مركبٌ دائماً من مقدِّمتَين إحداهما شرطية والأخرى وَضْع[٣] أحد جزأيها، أي: إثباتُه[٤] أو رفعُه ليلزمَ[٥] وضعُ الجزء الآخر ورفعه[٦]، سواء كانت مُتصلة أو منفصِلة[٧].

أما إذا كانت مُتَّصلة، فكقولنا[٨]: إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، ينتُج أنَّ النهار موجود.

ولو قلت: لكنَّ النهار ليس بموجود، ينتُج أن الشمسَ ليست طالعة[٩].

وأما إذا[١٠] كانت منفصِلة، فكقولنا: دائماً إما أن يكونَ العدد[١١] زوجاً أو

---

(١) من قوله: «فالشرطية الموضوعة فيه» سقط من (ج).

(٢) في (ب) و(ج): «لما فرغ عن بيان».

(٣) في (ب): «علة وضع».

(٤) في (ج): «ثباته».

(٥) في (ج): «ليستلزم».

(٦) في (ج): «الجزء الأخرى أي أثباته أو رفعه».

(٧) في (ج): «منفصله أو متصلة».

(٨) في (أ): «كقولنا». وكذا في التي تليها.

(٩) في (ج): «بطالعة».

(١٠) في (ب) و(ج): «إن».

(١١) في (ج): «هذا العدد».

فرداً، لكن هذا العددَ زوج، ينتج أنه[١] ليس بفرد، ولو قلت[٢]: لكنه ليسَ بزوج، ينتُج أنَّه فرد[٣].

وإذا عرفتَ هذا[٤] فنقول:

هذه[٥] الشرطيةُ الموضوعة في القياس الاستثنائيِّ إن كانت مُتَّصِلة فاستثناء[٦] عَين المقدم يُنتج عين التالي، وإلا لزم انْفكاكُ اللازم عن الملزوم، فتبطلُ[٧] الملازمة، واستثناء[٨] نقيض التالي، ينتج نقيض[٩] المقدَّم، وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم، فتبطُل[١٠] الملازمة أيضاًكما رأيت في الأول[١١].

وإن كانت الشرطيةُ الموضوعةَ في القياس الاستثنائي منفصِلة، فاستثناء عَين أحد الجزأين سواء كان مقدَّماً أو تالياً يُنتج نقيضَ الأخرى[١٢]؛ لامتناعِ الجمع

---

(١) في (ج): «أن».

(٢) في (ب): «قلنا».

(٣) في (ج): «أن بفرد».

(٤) قوله: «هذا» سقط من (ج).

(٥) قوله: «هذه» سقط من (ج).

(٦) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «فالاستثنائي». وهي كذلك في المواضع اللاحقة.

(٧) في (ج): «فيبطل».

(٨) في (ب): «فاستثناء».

(٩) قوله: «نقيض» سقط من (ج).

(١٠) في (ج): «فيبطل».

(١١) في (ب): «أيضا كما مرَّ في المثال الأول» وفي (ج): «في المثال الأول».

(١٢) في (ج): «الآخر».

بينهما، واستثناءِ نقيض أحدهما؛ أي أحدِ الجزأين كذلك يُنتج عين الآخر[١]؛ لامتنـاع الخلوِّ بينهمـا، كما رأيتَ في المثال الثاني، فعليك بالتأمُّـل في المثالين المذكورَين، هذا إذا كانتِ[٢] المنفصلةُ حقيقية[٣]، وإن شئت أن تُدرك البحثَ بكماله في المنفصِلات فارجع إلى الرَّسائل المطولات.

[البرهان]

قال:

(البُرهان وهو[٤] قياسٌ مُؤلَّفٌ من مقدماتٍ يقينية لإنتاجٍ يقيني.

اليقينيات أقسام:

ـ أوّليات، كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظمُ من الجزء.

ـ ومشاهَدات، كقولنا: الشمسُ مشرقة، والنارُ محرقة.

ـ ومجرَّبات، كقولنا: شُرب السَّقَمونيا مُسهِّل للصفراء.

ـ وحَدْسِيات، كقولنا: نور القمر مُستفادٌ من الشمس.

ـ ومُتواتِرات، كقولنا: مُحمدٌ ﷺ ادّعى النبوةَ وظهرت المعجزاتُ على يده.

---

(١) كذا في (ب)، وفي (أ): «الأخرى» وفي (ج) من قوله: «لامتناع الجمع بينهما» إلى هنا سقط من (ج).

(٢) من قوله: «في المثال» إلى هنا من (ب) و(ج)، وما بينهما ليس في (أ).

(٣) كذا في (ب)، وفي (أ) و(ج): «حقيقة».

(٤) في (ج): «هو» بغير واو.

ـ وقضايا قياساتُها معها، كقولنا: الأربعة زوج؛ بسبَبِ وسطٍ حاضرٍ في الذهن، وهو الانقسامُ بمتساويَين[١]).

أقول: من الاصطلاحاتِ المنطقية المذكورةِ التي يجب[٢] استحضارُها عند الخوض في شيءٍ من العلوم، البرهان، ويرسم[٣] بأنه قياسٌ مؤلّف من مقدمات يقينيةٍ لإنتاج اليقين، كما مر من[٤] الأمثلة .

واليقينُ هو اعتقادُ الشيء بحيث[٥] لا يمكنُ أن يكونَ إلا كذا، اعتقاداً[٦] مطابقاً[٧] غيرَ ممكنِ الزوال.

وقولُه[٨]: «لا[٩] يمكنُأن يكونَإلا كذا»، يُخرج الظنَّ.

وقولُه[١٠]: «مطابقاً للواقع»، يُخرج الجهلَ المركَّب.

وقولُه: «غير ممكن الزوال»، يُخرج اعتقادَ المقلِّد.

وأما اليقينيات فأقسام، منها:

---

(١) من قوله: «يقينية لإنتاج يقيني» إلى هنا سقط من (ج) وزاد: «اهـ».

(٢) في (ج): «تجب».

(٣) في (ج): «وهو يرسم».

(٤) في (ج): «في».

(٥) في (ج): «بأنه».

(٦) قوله: «اعتقاداً» ليس في (ب) و(ج).

(٧) في (ج): «مطابقاً للواقع».

(٨) في (ب): قوله وفي (ج): «غيره».

(٩) في (ج): «ولا».

(١٠) في (ج): «يخرج الظن هو اعتقاد الراجح وقوله».

الأَوَّليات[١]، وهي[٢]: ما[٣] يَحكم العقل فيها[٤] بمجرَّد تصوُّر الطرفين، كقولنا: الواحد[٥] نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء.

ومنها مشاهَدات، وهي: ما يُحكم فيها[٦] بالحسّ، سواءٌ كانت[٧] من الحواس الظاهرة أو من الحواس الباطنة، كقولنا: الشمسُ مشرقة، والنار محرقة، وكقولنا: إنَّ لنا عطَشاً وجوعاً[٨].

ومنها مُجَرَّبات، وهي: ما يحتاج العقلَ في جزم الحكمِ فيه إلى[٩] تكرار[١٠] المشاهدة[١١] مرة بعد أخرى[١٢]، كقولنا: شُرب السقمونيا[١٣] مُسهِّل للصفراء[١٤]، وهذا الحُكم إنّما يحصل بواسطة مشاهَدات كثيرات[١٥].

---

(١) في (ج): «أوليات».

(٢) في (ج): «وهو».

(٣) قوله: «ما»سقط من (أ).

(٤) في (ج): «فيه».

(٥) في (ج): «أن الواحد».

(٦) في (ج): «ما يحكم العقل فيه».

(٧) في (ج): «كان».

(٨) في (ب) و(ج): «غضبا وخوفاً».

(٩) في (ج): «جزم الحكم إلى واسطة».

(١٠) في (ب): «تكرير».

(١١) في (ج): «المشاهدات».

(١٢) في (ج): «مرة بعد مرة أخرى».

(١٣) في (ج): «السقمونيات».

(١٤) في (ب) و(ج): «يسهل الصفراء».

(١٥) في (ب) و(ج): «كثيرةٍ».

ومنها حَدْسيات، وهي: ما لا يحتاجُ[١] العقلُ في جزم الحكمِ فيه إلى واسطة تكرار المشاهدات[٢]، كقولنا: نورُ القمر مُستفاد من الشمس؛ لاختلاف تشكُّلاته النُّوْرية بحَسَب اختلافِ أوضاعه من الشمس قرباً وبعداً[٣].

ومنها مُتواترات، وهي: ما يَحكم العقل في جزم الحكم فيه بواسطة[٤] السماعِ من جمعٍ كثيرٍ استحالَ العقلُ توافقَهم على الكذب، كما يحكم[٥] بأن نبيَّنا محمداً ﷺ[٦] ادعى النبوة وأظهر المعجزة[٧] على يده.

ومنها قضايا قياساتُها معها، وهي: ما يَحكم العقل فيه بواسطة مقدِّمة لا تغيب عن الذهن عند تصوُّر الطرفين، كقولنا: الأربعةُ زوج؛ بسبب وَسَطٍ حاضرٍ

---

(١) كذا في (ب) و(ج)، وفي (أ): «كل ما يحتاج...إلخ». والصواب ما أثبتناه.

(٢) في (ب): «المشاهدة» وفي (ج): «للمشاهدة».

(٣) قال السيد الشريف: «ولا بُدّ في الحدسيات من تكرار المشاهدة ومقارنة القياس الخفي كما في المجربات، والفرق بينهما أن السبب في المجربات معلوم السببية مجهول الماهية، فلذلك كان القياس المقارن لها قياساً واحداً، وهو أنه لو لم يكن لعلة لم يكن دائماً ولا أكثرياً. وأن السبب في الحدسيات معلوم السببية والماهية معاً، فلذلك كان المقارن لها أقيسة مختلفة بحسب اختلاف العلل في ماهياتها».

ومشى القطب الرازي في «الشمسية» على أن المجربات تحتاج للتكرار والحدسيات لا.

ومن الأحكام الحدسية العلم بحكمة الصانع عند رؤية إتقان فعله غاية الإتقان.

وقد يقال: إن الذي لا يتوقف على تكرر من الحدسيات هو الحدسيات التامة.

(٤) في (ب) و(ج): «ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم بواسطة...إلخ».

(٥) في (أ): «فالحكم»، وفي (ج): «كالحكم».

(٦) في (ب): «النبي عليه السلام» وفي (ج): «النبي عليه الصلاة والسلام».

(٧) في (ج): «المعجزات».

في الذهن، وهو الانقسام بمتساوِيَين، والوسَط ما يقترن بقولنا؛ لأنه حين يُقال: لأنه[١] كذا وكذا.

[أنواع أخرى من القياس]

قال:

(والجدل قياسٌ[٢] مُؤلف من مقدمات مشهورة.

والخِطابة قياسٌ مؤلَّف من مقدمات مقبولة من شخص مُعتقَدٍ فيه أو مظنونة.

والشِّعر قياسٌ أُلف من مقدمات تنبسِط منها النفس أو تنقبض.

والـمُغالَطة قياسات مؤلفة من مقدماتٍ كاذبةٍ شبيهةٍ بالحق، أو بالمشهورات، أو من مقدِّمات وهمية كاذبة، والعمدةُ هو البرهان[٣]).

أقول: من الاصطلاحاتِ المنطقية المذكورة، الجدل، وهو[٤]: قياسٌ مُؤلَّف من مقدِّمات مشهورة كالمقدِّمات التي[٥] الغرض من[٦] ترتيبها إلزامُ الخصم، وهو ظاهر.

---

(١) قوله: «لأنه» من (ب) و(ج)، وليست في (أ).

(٢) في (ج): «هو قياس».

(٣) من قوله: «مؤلف من مقدمات مشهورة» إلى هنا سقط من (ج) وزاد: «اهـ».

(٤) في (ج): «هو» بغير واو.

(٥) هنا في (ب): «ذكرناها في...» وما بينهما كلمة لم نستطع قراءتها وفي (ج): «مشهورة المسلمات كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية والغرض».

(٦) في (ب) و(ج): «في».

ومنها الخَطابة، وهي[١]: قياسٌ يتركب[٢] من مقدماتٍ مقبولة من شخص مُعتَقَد فيه، أو[٣] من[٤] مقدِّمات مظنونة، والغرضُ[٥] منه ترغيبُ الناس فيما ينفعُهم من أمور معاشهم ومعادهم[٦]، كما يفعله الخطباء والوعظاء[٧].

ومنها[٨] الشِّعر، وهو: قياسٌ مركب من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض، كما إذا قيل: الخمرُ ياقوتةٌ سيالة، انبسطت النفس، ورغِبت في شربها، وإذا قيل: العَسَل مُرّة مهوعة[٩]، انقبضت النفس ونفرت[١٠] عن أكلها.

ومنها المغالطة، وهي[١١]: قياسٌ مركب من مقدمات وهمية[١٢] كاذبة شبيهة بالحق، أو بالمشهور[١٣]، أو مركَّب من مقدمات وهمية كاذبة،

---

(١) في (ب): «وهو».

(٢) في (ج): «مركب».

(٣) قوله: «أو» من (ب) و(ج)، وفي (أ): «ومن».

(٤) قوله: «من» ليس في (ب).

(٥) في (ج): «أو الغرض».

(٦) قوله: «ومعادهم» سقط من (ج).

(٧) قوله: «والوعظاء» ليس في (ب).

(٨) في (أ) هنا: «قال: والشعر، أقول ....»، وهذا كله غير موجود في (ب).

(٩) مِرَّة: شيء أصفر يكون داخل المرارة، والمرارة من الإنسان مسكن الصفرا.

والمِرَّة: جمعها مِرَرٌ وأمرار، وهي القوة والشدة، ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم: ٦].

هَوَّع الرجلَ ما أكله تهويعاً: قَيَّأه إياه. ويُقال: (لأُهَوِّعَنَّه ما أَكَلَ) أي: لأستخرِجَنَّه من حَلْقه.

(١٠) في (ج): «وتنفرت».

(١١) في (ب) و(ج): «وهو».

(١٢) قوله: «وهمية» ليس في (ب) و(ج).

(١٣) في (ج): «بالمشهورة».

والغَلَط إما من جهة الصورة، أو من[1] جهة المعنى.

أما ما[2] يكون من جهة الصورة، فكقولنا[3] لصورة[4] الفرس المنقوش على الجدار: إنها فَرَس، وكل فَرَس صهالة[5]، يَنتُج أن تلك الصورة صهالة[6].

وأما ما[7] يكون من جهة المعنى، فكقولنا: كل إنسانٍ وفرَس[8] فهو إنسان، وكل إنسانٍ وفرس فهو فرس، يَنتُج: أن بعض الإنسان فرس.

واعلمْ أن ما عليه الاعتمادُ والتعويل من هذه القياسيات إنما هو البرهان؛ لكونِه مركباً من المقدِّمات اليقينية.

وليكنْ هذا آخرَ ما كتبنا شرحَه من الأوراق؛ لإيضاح ما في كتابِ إيساغوجي بعون الله وحسن توفيقه، والحمدُ لله على ذلك أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلّى الله عليه سيدِنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبِه وسلَّمَ تسليماً كثيراً[9].

---

(١) قوله: «من» سقط من (ج).

(٢) قوله: «ما» سقط من (ب) وفي (ج): «أن».

(٣) قوله: «فكقولنا» من (ب) و(ج)، وفي (أ): «كقولنا». وكذا في التي تليها.

(٤) في (ج): «الصورة».

(٥) في (ج): «صاهل».

(٦) في (ج): «صاهلة».

(٧) في (ج): «أن».

(٨) في (ب): «كل إنسان فرس فهو إنسان»، بغير الواو، وكذا في التي تليها.

(٩) في (ب): «وليكن هذا آخر ما كتب الأوراق للإيضاح ما في كتاب إيساغوجي، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب» وفي (ج): «وليكن هذا آخراً ما كتبناه إيساغوجي، تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب».

وفي آخر نسخة (ب) «قد وقع الفراغ من تنميق هذه النسخة اللطيفة الشريفة عن يد أضعف الإنسان علي بن عيسى خليفة في أواخر جمادى الأولي في يوم ذو شنبه سنة ٩٧٣».

فهـرس المحتـويـات

الموضوع	الصفحة